



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: المالية والمحاسبة

التخصص: تدقيق محاسبي

العنوان :

واقع النظام المحاسبي المالي SCF

في المؤسسات الجزائرية دراسة ميدانية

تحت إشراف الدكتور:

مُحَمَّد فيصل مايدة

إعداد الطالبين:

✓ سامي بوليفة

✓ موسى عوني

لجنة المناقشة:

رئيساً

أستاذ محاضر صنف - أ -

د - مفيد عبد اللاوي

مشرفاً ومقرراً

أستاذ محاضر صنف - ب -

د - مُحَمَّد فيصل مايدة

مناقشاً

أستاذ مساعد صنف - أ -

أ - بشير بن موسى

السنة الجامعية: 2016-2017 م



إلهنا
عاشقنا

الحمد لله الذي وفقني لهذا ما كنت لأصل اليه لولا فضل الله عليا أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى من قال فيها رب العزة

"وقل ربي ارحمها كما رباني صغيرا"

الآية 24 من سورة الإسراء

سامي

الأقدا رء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أبي الغالي وإلى النور الذي يضيء طريقتي

في الدنيا أُمِّي الغالية

وإلى أخوتي الأعزاء

إلى أستاذي وقُدوتي في هذا المسار العلمي

محمد فيصل مايدة

إلى من جمعني بهم الأقدار .

موسى

الشكر والاعتراف

بعد فضل الله عز وجل يقتضي الواجب من باب الاعتراف بالجميل ان تقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص لكل من ساهم من بعيد او قريب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله﴾
واتوجه بالشكر من خلال هذا العمل الى الاستاذ المشرف محمد فيصل مايدة الذي منحنا الكثير من وقته وعلمه، فشكرا لك استاذنا ولك منا الوفاء والدعاء .

وكما توجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل الاساتذة الافاضل لجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي وبالاخص اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ولا ننسى بالذكر ان نشكر كل من علمنا حرفا طيلة مشوارنا الدراسي .

كما لا يفوتنا ان نقدم الشكر الجزيل الى اللجنة المحترمة، التي قبلت مناقشة عملنا المتواضع ومنحتنا هذا الشرف العظيم، وتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى زملائنا الطلبة وكل من مد لنا يد العون والمساعدة في إخراج هذا العمل الى حيز الوجود من قريب أو بعيد .

ولئن عجز اللسان عن الشكر فلن يعجز القلب عن الدعاء، والحمد لله في النهاية، مثلما كان في البداية حمدا يكفى نعمه، ويوافي مزيد إحسانه

الملخص

تعالج هذه المذكرة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي scf في المؤسسات الجزائرية وذلك بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2010.

ولتحقيق اهداف هذه الدراسة قمنا بتبين ما يعنى بالنظام المحاسبي بالإضافة الى اعداد استمارة استبيانيه التي عاجنا فيها ما هو مضمن في إطار موضوع البحث وذلك من خلال توزيعها للجهات المختصة المتمثلة في مديرية المؤسسات ومكاتب المحاسبين المعتمدين من خلال مجموعة من العينات التي بلغت 70 عينة شملتها الدراسة الاستبيانيه للبحث، حيث بينت نتائج تحليل استمارة الاستبيان من خلال برنامج تحليل الاحصائي SPSS ان هذه المؤسسات المتضمنة لواقع تطبيق النظام المحاسبي المالي scf نجحت في عمليات التطبيق.

كما وبينت الدراسة إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي والراهن ليست بالسهلة التي قد يفترضها او يظنها البعض الى ان تطبيقه يعتبر ملائم حسب اراء مديري المؤسسات والمحاسبين المعتمدين وان تطبيقه كذلك رفع من كفاءة العمل المحاسبي وذلك بفضل دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق .

Résumé

Cette note aborde la réalité de l'application du système de comptabilité financière scf dans les institutions algériennes après l'entrée en vigueur du système de comptabilité financière à partir de 2010.

Pour atteindre les objectifs de cette étude, nous avons identifié ce que signifie le système comptable, ainsi que la préparation d'un questionnaire de forme qui traite de ce qui est intégré dans le cadre du thème de la recherche par la distribution aux autorités compétentes de la Direction des institutions et des bureaux de comptables agréés à travers une série d'échantillons de 70 échantillons étudiés étude à la recherche, où les résultats de l'analyse du questionnaire a montré par le programme d'analyse statistique SPSS ces notamment la réalité des institutions d'application de l'EFC système de comptabilité financière réussi dans les processus d'application.

L'étude a montré la possibilité d'un système de comptabilité financière appliquée à l'heure actuelle et le courant n'est pas facile, qui peut ou certains que son application est jugée appropriée par les opinions des gestionnaires institutionnels et des comptables agréés et de son application ainsi que la levée de l'efficacité du travail comptable grâce à l'entrée en vigueur du système de comptabilité financière.

فهرس الموضوعات والأشكال

والجداول

الصفحة	الموضوع
	الشكر والعرهان
	الاهداء
	ملخص
I	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	قائمة الملاحق
الفصل الاول: النظام المحاسبي المالي SCF	
أ	مقدمة
08	تمهيد الفصل
09	المبحث الأول: الإطار التصوري حول النظام المحاسبي المالي SCF.
09	المطلب الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي SCF.
09	الفرع الأول : الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.
17	الفرع الثاني : أهمية النظام المحاسبي المالي وأهدافه.
19	المطلب الثاني : خصائص وطبيعة النظام المحاسبي المالي SCF وقواعد تقييم وتسجيل المحاسبي .
19	أولا: الخصائص
22	ثانيا : طبيعة النظام المحاسبي المالي :
22	ثالثا : قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي
26	المطلب الثالث : المبادئ والفرضيات التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي SCF.
26	أولا : المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي
28	ثانيا : الفرضيات التي يقوم عليها النظام المحاسبي الجديد :
32	المبحث الثاني : الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي scf.
32	المطلب الأول : دوافع تبني النظام المحاسبي المالي والمراحل الأولية لإعداده
32	أولا - دوافع تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر:
34	ثانيا - مراحل إنجاز النظام المحاسبي:
37	المطلب الثاني : المراحل القانونية والتنظيمية المتعلقة بإعداد النظام المحاسبي المالي

45	المطلب الثالث: قواعد وإجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.
49	المبحث الثالث : اثار ومزايا والصعوبات المنعكسة من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF
49	المطلب الأول :اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية .
49	أولاً - أثر تطبيق النظام المحاسبي على عناصر الميزانية.
51	ثانياً- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جدول حسابات النتائج.
52	المطلب الثاني : عوائق و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية.
52	أولاً: عوائق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية:
54	ثانيا: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي:
55	المطلب الثالث : مزايا وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF
55	أولاً :مزايا النظام المحاسبي المالي SCF
57	ثانيا :صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الجزائرية
62	خلاصة الفصل :
الفصل الثاني: دراسة ميدانية	
65	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة
65	المطلب الأول: بيانات الدراسة
65	الفرع الأول: البيانات الثانوية
65	الفرع الثاني: البيانات الأولية
65	المطلب الثاني: قائمة الاستبيان
65	الفرع الأول: إعداد قائمة الاستبيان
66	الفرع الثاني: هيكل الاستبيان
67	الفرع الثالث: معالجة الاستبيان
67	المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدوده
67	الفرع الأول:مجتمع الدراسة
68	الفرع الثاني:عينة الدراسة
69	الفرع الثالث: حدود الدراسة
70	المبحث الثاني: تحليل نتاج الدراسة
70	المطلب الأول: الخصائص العامة للعينة

70	الفرع الأول: خصائص العينة من حيث الفئة العمرية
71	الفرع الثاني: خصائص العينة من حيث الوظيفة
72	الفرع الثالث: خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي
73	الفرع الرابع: خصائص العينة من حيث القطاع الذي تنتمي إليه
74	الفرع الخامس : خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية
75	الفرع السادس: خصائص العينة المشاركة في عملية التحضير والتكوين
76	الفرع السابع: خصائص العينة ذات المستوى المطلع على النظام المحاسبي المالي SCF.
77	المطلب الثاني: إختبار ثبات وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان
77	الفرع الأول: إختبار ثبات وصدق العينة
79	الفرع الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان
80	أولا : دوافع الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF .
89	المطلب الثالث : دراسة العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة
89	الفرع الأول: معامل الارتباط
89	الفرع الثالث: دراسة معاملات خط الانحدار:
92	خلاصة الفصل
94	الخاتمة
98	قائمة المراجع
102	الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
12	توضح المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي والمالي	01
12	مكونات النظام المحاسبي المالي الجزائري	02
37	مراحل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.	03
68	الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	01
70	عينة الدراسة حسب الجنس.	02
71	تمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة.	03
72	عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	04
73	عينة الدراسة حسب القطاع الذي تنتمي إليه.	05
74	عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.	06
75	عينة الدراسة حسب المشاركة والتحضير.	07
76	عينة الدراسة حسب مستوى الاطلاع	08
77	توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ	09
78	توزيع معامل الصدق	10

الصفحة	العنوان	الرقم
41	تلخيص فصول القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي.	01
49	عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمخطط المحاسبي الوطني PCN	02
51	حساب النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمخطط المحاسبي الوطني PCN	03
66	مقياس ليكارت الحماسي	04
66	محاور المجموعة الثانية وعدد فقرات كل محور.	05
68	الاحصائية الخاصة باستثمارات الاستبيان.	06
70	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.	07
71	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.	08
72	توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي	09
73	توزيع عينة الدراسة من القطاع الذي تنتمي اليه	10
74	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.	11
75	توزيع عينة الدراسة حسب خصائص العينة المشاركة في عملية التحضير والتكوين.	12
76	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى المطلع على النظام المحاسبي المالي SCF	13
77	توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق.	14
79	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.	15
80	نتائج آراء عينة الدراسة حول دوافع الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.	16
82	نتائج آراء عينة الدراسة حول الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي.	17
84	نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي	18
86	النتائج الإحصائية للاختبار للمحور الاول *T* العينة	19
87	النتائج الإحصائية للاختبار للمحور الثاني. *T* العينة	20
88	النتائج الإحصائية للاختبار للمحور الثالث. *T* العينة	21
89	الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع.	22
90	يوضح تحليل تباين خط الانحدار	23
90	يوضح قيم معاملات خط الانحدار.	24

مقدمة

نظرا للتحويلات الاقتصادية التي يعرفها العالم اليوم، وذلك من جراء العولمة، التطور الاستثماري والانفتاح للأسواق المالية وتعدد الاتفاقيات الدولية التي بدلت الفكر والأنظمة الاقتصادية، ومع كثرة الاهتمام بوجود ضرورة توحيد الاعمال المحاسبية الدولية تحت مبدئ واحد واساس واحد تطبقه وتنظمه المعايير الدولية والتي تهدف لتقديم معلومات واضحة وسهلة الفهم مما يترتب على ذلك اقبال العديد من الدول على تبين هذا النظام الموحد. وبالتالي سعت الجزائر الى القيام بعدة إصلاحات وتعديلات تتكفل بجودة المعلومات والتقارير المالية والإدارية والاستثمارية، والتي تحتاج الى تبني وانتهاج نظام محاسبي مالي جيد والذي ستستخلصه الجزائر من خلال هذه الجمل من الاصلاحات وخاصة بعد التعديل في المخطط الوطني المحاسبي في 28 مارس 1998 والذي من خلاله تم اعداد النظام لمحاسبي المالي SCF.

وهذا النظام المحاسبي المالي جاء بمجمل من المبادئ والأفكار والاسس المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية ومختلفة عن مكان ينصه المخطط الوطني المحاسبي الجزائري لسنة 1975.

ولهذا لهذا اهتم هذا البحث على الزامية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لتطبيق هذا النظام بكل قواعده ونصوصه والذي جاء به القانون في نوفمبر 2007 والذي دخل حيز التطبيق في 1 جانفي لسنة 2009، ولاكن اجل الو بداية سنة 2010 نظرا لكيفية واقع التطبيق في ارض الواقع بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر وكذلك عدم اشراك اصحاب المهنة واستشارتهم وزيادة الى موقف المجلس ومنظمة الوطنية لخبراء المحاسبين .

ب- طرح الاشكالية

مما سبق نطرح الاشكالية العامة على النحو التالي:

ما هو واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الجزائرية؟

وتندرج هذه الاشكالية على مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل دوافع تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية؟

2- ماهي مكونات الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF؟

3- ما هي عوائق تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الجزائرية؟

ج- فرضيات البحث

- دافع تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية تتمثل في التحويلات الاقتصادية العالمية والتي فرضت على المؤسسات بسبب الانفتاح العالمي المالي وتطور المحاسبي وتنامي الاستثمار وتطور الشركات وظهور شركات متعددة الجنسيات.

- الجوهر الاساسي لمكونات الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي وهو المفهوم وطبيعة تبين لنظام المحاسبي المالي ومجاله وكيفية تطبيقه ومكوناته.

- ان تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية أدى الى بروز عوائق وانعكاسات قد تحول دون التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي SCF هاته العوائق المتمثلة في عوائق بالبيئة المحاسبية وكذلك عوائق تقنية في تطبيق النظام بحد ذاته، بالإضافة الى صعوبات المتمثلة في ضعف القواعد القانونية والجيائية التي تتماشى مع طبيعة النظام المحاسبي المالي SCF.

د-مبررات اختيار الموضوع

- الاهتمام المتزايد في الاونة الاخيرة بالحاسبة الدولية نتيجة الانفتاح الاقتصادي وتبني سياسات العولمة وتشجيع عمليات الاستثمار الاجني.

- معرفة التأثيرات على تطبيق النظام المحاسبي المالي في شتى الميادين المختلفة.

- اهمية الموضوع المدروس بحد ذاته وذلك بسبب ان الخبراء والمحاسبين يطبقون النظام المحاسبي الجبائي بدل النظام المحاسبي المالي.

ه-اهمية الدراسة واهدافها

تتمثل الاهداف في ما يلي:

*معرفة واقع الممارسة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

*ابراز الدور الفعال للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية.

*التعرف على عملية واقع التطبيق النظام المحاسبي المالي واهمية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية من اجل قدرة تنافسية.

- اهمية:

*تكمن اهمية الدراسة في تبين وتوضيح عمليات واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF داخل المؤسسات الاقتصادية ودوره في تماشي المؤسسات مع التطورات المالية والمحاسبية التي تنعكس ايجابيا في مواكبة التطورات التي تحصل في الدول الكبرى من حولنا وذلك من اجل تنميات اقتصادية مختلفة.

و- حدود الدراسة

*الحدود المكانية: حيث اقتصرت الدراسة على اراء محافظي الحسابات والمحافظين المعتمدين والمكلفين يتسير داخل كيان المؤسسات الاقتصادية، حيث ركزنا بشكل كبير على مستوى الولاية الوادي في حدود دراسة المكانية المتعلقة بواقع تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية.

*الحدود الزمانية: ارتبط مضمون الدراسة بالزمن الذي اجرينا فيه الدراسة لموسم 2017/2016 ابتداء من شهر فيفري 2017.

ي- منهج البحث

نظرا لطابع البحث وجب الاحاطة بمختلف جوانبه والاجابة على الاشكالية المطروحة ثم استخدام المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري والمنهج الوصفي التحليلي للدراسة الاستبائية كذلك، وقد تم استخدام تقنية الاستبيان بغية استكشاف حول مدى مشاركة افراد العينة في عملية التحضير والتكوين في إطار التعرف على النظام المحاسبي المالي وعملية تطبيقه، ومن بين ادوات البحث استخدمنا الدراسة الاستبائية للاختبار الفرضيات من خلال تحليلها عن طريق البرنامج MS EXCEL والبرنامج الاحصائي SPSS من اجل تحليل المعطيات.

ح- صعوبات البحث

من خلال هذا الموضوع واجهتنا مجموعة من الصعوبات المتمثلة في ما يلي:

*ثقافة التحفظ لبعض محاسبين ومحافظي الحسابات مكلفين بالحاسبة للمؤسسات الاقتصادية.

*صعوبة الدخول الى بعض المؤسسات والوصول الى العاملين المختصين بالجانب التسيري المحاسبي لها قصد تسليمهم استمارات الاستبائية من اجل الحصول على آرائهم.

*عدم الرد والحصول على اراء بعض افراد العينة المختصين بموضوع البحث الذي يتمحور عليه الاستبيان.

*عدم الرد على الاستبيان رغم الوقت الممنوح لهم من طرف المختصين.

خ- محتوى البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين إضافة إلى المقدمة والخاتمة:

حيث تناول الفصل الاول في دراسة الإطار التصوري حول النظام المحاسبي المالي SCF حيث تناول مضمون الفصل ثلاث مباحث، المبحث الاول تحت عنوان الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي وقسم الى ثلاث مطالب المطلب الاول تقديم النظام المحاسبي المالي، المطلب الثاني خصائص النظام المحاسبي المالي وطبيعته، المطلب الثالث مبادئ وفرضيات التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي.

اما المبحث الثاني فكان بعنوان الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF والمبحث الثالث كان تحت عنوان اثار ومزايا والصعوبات المنعكسة من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الفصل الأول

النظام المحاسبي المالي SCF

تمهيد الفصل

بعد إدراك الجزائر ضرورة توحيد الممارسات المحاسبية مع دول العالم، وكذا انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم وزيادة نشاطها الدولية واتساع رقعة أعمالها باشرت بعملية الإصلاح المحاسبي، وذلك باستدعاء عدة خبراء مع التعاون مع المجلس الوطني المحاسبي، وقد أثمرت هذه العمليات بإصدار النظام المحاسبي المالي بموجب قانون 11/07 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 والتضمن النظام المحاسبي المالي SCF والذي ألغى نهائيا العمل بالمخطط الوطني المحاسبي.

وبحلول سنة 2010 أصبح إلزاميا على المؤسسات التي تنشط في الجزائر وتدخل تحت حيز التطبيق الالتزام بقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي SCF، ومن خلال النظر إلى أهم التغيرات التي جاء بها على مستوى الطرق والمبادئ المحاسبية وكذا الأهداف المحددة، يدرك مدى حرص النظام المحاسبي المالي SCF على خدمة الاطراف المستخدمة للمعلومات المالية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل إلى أهم المفاهيم الأساسية والجوهرية المبينة للنظام المحاسبي المالي SCF وذلك من خلال ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الإطار التصوري حول النظام المحاسبي المالي SCF .
- المبحث الثاني: الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF .
- المبحث الثالث: آثار ومزايا والصعوبات المنعكسة من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

المبحث الأول: الإطار التصوري حول النظام المحاسبي المالي SCF.

بصدور القانون 11-07 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي والقاضي بإلغاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني ودخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق في الفاتح من جانفي لسنة 2009 أجل بعدها إلى غاية الفاتح جانفي 2010، تكون الجزائر قد حققت قفزة نوعية باعتباره تغييرا حقيقيا في الثقافة المحاسبية ولذلك سيتم من خلال هذا المبحث توضيح كل من مفهوم النظام المحاسبي المالي وأسباب ظهوره، وكذا أهدافه وطبيعته.¹

المطلب الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي SCF.

بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى ممارسة دولية وعلى غرار الإصلاحات المعمول بها تم إعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني وتبني النظام المحاسبي المالي لمواكبة التطورات والذي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم، حاولنا في هذا المطلب بتوضيح النظام المحاسبي المالي من خلال الإطار المفاهيم للنظام المحاسبي المالي SCF :

الفرع الأول: الإطار المفاهيم للنظام المحاسبي المالي.

يحتوي النظام المحاسبي المالي على إطار مفاهيمي والمتمثل في:

أ- مفهوم النظام المحاسبي المالي SCF

لقد جاء القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية العدد 47، وهو نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية، يتم تصنيفها، تقييمها، تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة (شخص طبيعي أو معنوي) وناجته ووضعية خزينته في اية السنة المالية²

ومن خلال التعريف يمكن إعطاء تعريفين للنظام المحاسبي المالي من جانب تعريف القانوني والتعريف الاقتصادي:

- 1- من الناحية القانونية: النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المحبزة على تطبيقه وفقا أحكام القانون وفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها³
- 2- من الناحية الاقتصادية: طريقة لجمع تفسير ومعالجة معلومات متعلقة بتدفقات حقيقية ومالية تخضع للقياس النقدي والتي تدخل وتخرج وتبقى في الوحدة الاقتصادية، هذه التدفقات الناتجة عن أحداث اقتصادية تشريعية ناشئة أساس أو مادية سيكون لها أثر على الأموال داخل هذه الوحدة الاقتصادية المؤسسة.⁴

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بدواو، الجزائر، 2008، ص 16.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الرابع والسبعون، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، تحتوي القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 03، ص 05.

³ جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والحماية وفق النظام المحاسبي الجديد، الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010، ص 10.

⁴ لخطر علاوي، "نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقها"، الأوراق الزرقاء العالمية، متبعة للطباعة براق، الجزائر، 2010، ص 12.

ب-أسباب ظهور النظام المحاسبي المالي SCF ومكوناته.

1-أسباب ظهور النظام المحاسبي المالي:

- ظهر النظام المحاسبي المالي نتيجة عدة أسباب مختلفة نذكر منها مالي:¹

• أسباب المحاسبية:

محدودية المخطط الوطني المحاسبي

الحاجة إلى معلومة

✓ محاولة تكيف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملائمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على

✓ مستوى المؤسسة في شكل عددي وبصفة دورية

✓ إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار وإنشاء

بورصة الجزائر

" محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات:

- طرق التقييم المحاسبي. التكلفة التاريخية. التكلفة الجارية.

- توفير المعلومات الغير المالية مثل المعطيات الخاصة وعلاقة المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح.

- توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.

* أسباب مالية:

- الحاجة إلى معلومة محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة

الاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها .

- إعطاء الثقة للمتعاملين مع القوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم المالية.

- إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية دف إعداد تقارير مالية متجانسة.

* الأسباب الخارجية:²

- ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في تمويل من القطاع الخاص وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة من راعية

لهذا القطاع إلى مشرفه عليه.

¹ معلومات مستخرجة من الموقع bensaidamin.yolassite.com، تم التصفح بتاريخ: 11/03/2017. 10:20.

² جمال لعشيشي، مرجع سابق، ص 11.

- يعتبر التبنى المعايير المحاسبية الدولية استجابته لمتطلبات الشراكة الاورو متوسطة ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- عند البحث عن الموارد المالية الجديدة أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجئ إلى الأسواق المالية والدولية.
- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار اقتصاد العالمي الذي لا يعترف بحدود الجمركية.
- يشترط عند الطلب الاستفادة من أي خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية، الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية.
- يستلزم الانفتاح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثوقة وموحدة ومعدة وفق معايير محاسبية دولية.

الأسباب الداخلية:

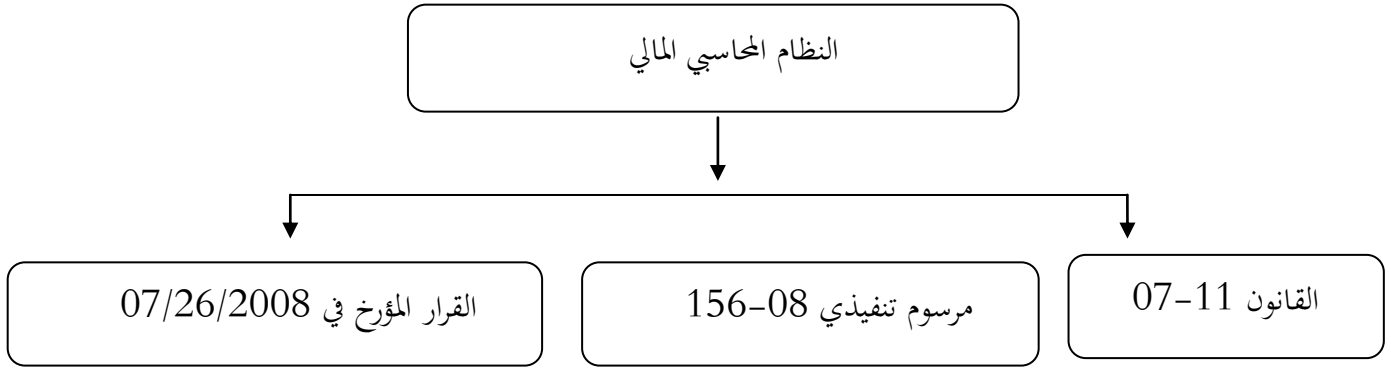
- تحول دور الدولة، في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دور منظم .
- أصبح المخطط الوطني المحاسبي لا يتماشى مع التوجه الاقتصادي الحالي للبلاد .
- يستجيب النظام المحاسبي الوطني لدرجة الأولى إلى مستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة.
- أصبحت النظرة القانونية في مخطط المحاسبي الوطني تغطي على نظرة الاقتصادية.
- بحثا على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس، أصبحت المؤسسات عبر المخطط الوطني المحاسبي تستعمل مبدأ "الحيطه والحذر" بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ الصورة الوفية.
- يفتقر النظام 1975 للإطار المفاهيم الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرق المهنيين عند تقديمهم لحلول تخص نفس إشكالية او التسائل.

2- مكونات الإطار التشريعي المتضمن النظام المحاسبي المالي

- صدور القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المالي المادة 43
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/05/26 يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المادة 44.
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومدونة الحسابات الصادرة في الجريدة الرسمية عدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.¹

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 المؤرخ ب 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المادة 03، ص 03.

شكل رقم (1) توضح المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي والمالي:

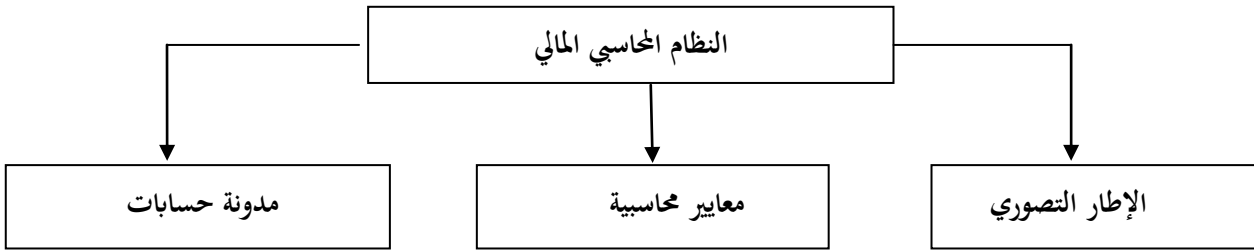


المصدر: سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية يومي: 17-18 / 01 / 2010، ص 6.

مكونات النظام المحاسبي المالي:

يمكن تمثيل مكونات النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي .

شكل رقم (2) مكونات النظام المحاسبي المالي الجزائري



المصدر: سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية يومي: 17-18 / 01 / 2010، ص 6-7.

ج- مجال التطبيق:

تطبق أحكام القانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها. حددت المادة 04 من القانون 07-11 الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية كالآتي:

1- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري:

تعرف المادة 416 من القانون المدني الجزائري، الشركة بالعقد الذي يلتزم بمقتضاه شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي لمنفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك.¹

اكتفى المشرع المدني بتعريف الشركة وترك تحديد الطابع التجاري لها، إما بشكلها أو موضوعها، للمشرع التجاري الذي حصر الشركات التجارية بشكلها بموجب المادة 544 من القانون التجاري كالآتي:

- شركة التضامن.

- شركة التوصية التي تتفرع إلى شركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم.

- الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي تضم أيضا المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة.

- شركة المساهمة بما فيها شركات المساهمة التي تؤسس دون اللجوء العلني للادخار وشركات المساهمة التي تؤسس باللجوء العلني للادخار.

2- التعاونيات

اكتفى المشرع الجزائري بإدراج التعاونيات في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، دون تعريفها ودون تحديد أنواعها والحالات التي تصبح ملزمة بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي. وهذه من بين النقاط التي تتطلب البحث للتعريف بمفهوم التعاونية وتحديد أنواعها والحالات التي تصبح فيها ملزمة بتطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي الجديد كالتعاونيات الفلاحية، تعاونيات التأمين، التعاونيات العقارية وتعاونيات الاستهلاك التابعة للخدمات الاجتماعية على مستوى المؤسسات الوطنية.

3- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين

اعتبر المشرع الجزائري الأشخاص الذين ينتجون السلع والخدمات التجارية، ملزمون بمسك محاسبة مالية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين.²

وحتى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطات غير تجارية هم ملزمون بمسك محاسبة مالية، إذا كانوا يزاولون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة، سواء كان ذلك بهدف الربح أم لا، كالغرف الصناعية والتجارية، غرف الحرف والصناعات التقليدية وغرف الفلاحة والصيد البحري.

¹ الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، المادة 416.

² المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موفم للنشر، الجزائر 2009، ص 8.

4- الأشخاص الخاضعون للنظام المحاسبي المالي بموجب نص قانوني أو تنظيمي

لقد وسع المشرع الجزائري مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ليضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يدخلون ضمن الفئات المبينة أعلاه ولكن هم ملزمون بمسك المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي¹، كحظائر المعدات التابعة لمديريات الأشغال العمومية DTP، على مستوى مختلف ولايات الوطن، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

5- الاستثناءات من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

طبقا لأحكام المادة الثانية من القانون 07-11، استثنى المشرع الجزائري من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.

أما الكيانات المصغرة التي لا يتعدى عدد مستخدميها ورقم أعمالها ونشاطها الأسقف المحددة بموجب القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008، فيمكن لها أن تستغني عن المرجعية الكاملة للنظام المحاسبي المالي المتمثلة في المحاسبة المالية، وتعد كشوفها المالية بمسك محاسبة مالية مبسطة تسمى محاسبة الخزينة، نظرا لقيامها على أساس فرضية الخزينة وليس على أساس فرضية الالتزام².

د- تنظيم المحاسبة :

لقد جاء في المواد من 64 إلى 90 من القانون 49-66 المتضمن للنظام المحاسبي المالي للإطار التنظيمي لمسك محاسبة مالية، فقد حدد من خلالها الإجراءات التنظيمية التي تستوفي سير مختلف العمليات المحاسبية من خلال النقاط التالية :

- تحدد المؤسسة الإجراءات اللازمة لوضع مخطط محاسبي يناسب نشاطها ويسمح بإجراءات الرقابة الداخلية والخارجية.

- تحفظ مختلف الدفاتر ووثائق إثبات لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية

- يتم ترقيم وتأشير الدفاتر المحاسبية القانونية* دفتر اليومية ودفتر الجرد من قبل رئيس محكمة مقر المؤسسة.³

- لا يجب ترك بياض أو تشطيب أو أي نوع من أنواع التغيير أو النقل إلى الهامش في الدفاتر المحاسبية الا في إطار ما يسمح به قانون المحاسبة المالية.

¹ المادة 04 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

² قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد للأسقف وقم الأعمال ورقم المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد 19، 2009، ص 91.

³ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية "سير الحسابات وتطبيقاتها"، Pages Bleues، الجزائر، 2011، ص 10-11.

- تحدد كفاءات مسك والضبط اليومي إيرادات ونفقات المؤسسات الصغيرة عن طريق التنظيم.
- تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق الإعلام الآلي، ويشترط أن تلي المحاسبة المسوكة بموجب نظام الإعلام الآلي مقتضيات الحفظ والأمن والمصدقية وقابلية استرجاع المعلومات.
- يجب أن تستوفي المحاسبة المالية التزامات النظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك البيانات والمعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.
- تمسك مختلف دفاتر نظام المحاسبة المالية بالعملة الوطنية.
- يجري تحويل العمليات والأحداث المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة من خلال المعايير المحاسبية.
- تخضع أصول وخصوم المؤسسات التي تمسها أحكام هذا القانون إلى جرد مادي مرة في السنة إحصاء كل وثائق على أساس فحص مادي دقيق والإثبات.
- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أساس قانوني أو تعاقدي.
- تعتمد كل الدفاتر المحاسبية الخاضعة لهذا النظام على المبدأ الدولي المسمى القيد المزدوج حيث يمس كل تسجيل حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن مع احترام التسلسل الزمني للأحداث المالية والمحاسبية التي يحددها هذا الكيان.
- كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة ومضمونها وتخصيصها ومرجع وثيقة الإثبات التي استند إليها في كتابة هذه المعلومات أو البيان.
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يستند على وثيقة إثبات مؤرخة ومثبتة على ورق أو أي شيء ما يضمن المصدقية والحفظ وامكانية إعادة محتواها على الأوراق.
- يجب إجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات.
- الكيانات الخاضعة لهذا القانون مجبرة على مسك مجموعة من الدفاتر القانونية وهي "دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد مع احتواء هذه الدفاتر على دفاتر فرعية مساعدة حسب احتياجات المؤسسة مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمؤسسات الصغيرة".

- * كما حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة من المبادئ ينبغي على المؤسسات التي تطبق هذا النظام مراعاتها احترامها عند مسك محاسبتها، والتي تتمثل في النقاط التالية¹ :
 - يجب أن تستوفي المحاسبة الالتزام والانتظام والمصدقية والشفافية في معالجة وعرض وتبليغ المعلومة المالية، كما يجب على المؤسسة تحديد الإجراءات اللازمة لوضع نظام محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء.
 - تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية، وتحول العمليات التي بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية.
 - تكون الأصول والخصوم للمؤسسات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل وذلك بالاستناد إلى الوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم.
 - لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من الإيرادات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.
 - يخضع كل تسجيل محاسبي إلى مبدأ القيد المزدوج مع احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن يستند كل تسجيل محاسبي إلى وثائق ثبوتية مؤرخة لضمان مصداقية العملية .
 - حدد النظام المحاسبي المالي الدفاتر التي تمسكها المؤسسة بدفتر يومي، دفتر كبير ودفتر جرد، حيث يجب أن تكون هذه الدفاتر مرقمة ومؤشر عليها من طرف رئيس المحكمة مقر المؤسسة، ويتفرع الدفتر الكبير والدفتر اليومي إلى عدد كبير من الدفاتر والسجلات المساعدة بالقدر الذي يتوافق مع احتياجات المؤسسة، حيث يسجل في الدفتر الكبير حركات الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والإيرادات بينما يتضمن الدفتر الكبير حركات الحسابات خلال السنة المالية، ويجب أن يحتفظ بهذه الدفاتر لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ إقفال السنة المالية.
 - تمسك المؤسسات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإيرادات والأعباء اليومية، ويجب أن تحتفظ بها لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ إقفال الدفاتر المحاسبية.
 - نص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي .
- الفرع الثاني: أهمية النظام المحاسبي المالي وأهدافه.**
- سنتطرق فيما يلي إلى أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي ومميزاته.

¹ القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 نوفمبر 2007، العدد 74، المادة 3.

1- أهمية النظام المحاسبي المالي:

تحاول هذه الدراسة إبراز أهمية النظام المحاسبي المالي في تحقيق متطلبات الأداء المالي، وكيفية الاستفادة منه، في حل العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات بشكل عام، وبشكل خاص المشاكل المالية التي تعاني منها المؤسسة وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في القوائم المالية للمؤسسات هذا من خلال استخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية والتي من أهمها رأس مال العامل والخزينة ونسب السيولة ونسب التمويل والمردودية، حيث تحدد الأبعاد المحاسبية لنظام فقدان الثقة والمصداقية في القوائم المالية للمؤسسات، وهذا من خلال استخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية والتي من أهمها رأس مال العامل والخزينة ونسب السيولة ونسب التمويل والمردودية حيث تحدد الأبعاد المحاسبية لنظام السليمة، وجذب الاستثمار الأجنبي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين النظام المحاسبي المالي والأداء المالي، حيث أن المبادئ والإجراءات النظام المحاسبي المالي تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا دوره ينعكس على الأداء المالي من اجل تحقيق متطلبات المالية للمؤسسة.¹

من أجل الدخول في الاقتصاد الدولي والاندماج فيه وضمان حرية التجارة الدولية باتت الأهمية واضحة للنظام المحاسبي المالي في الجزائر والتي يمكن إبرازها فيما يلي:²

يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة النظام المالي المحاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والمعلومة المالية، وبالتالي فهو قريب من الممارسات المحاسبية العالمية ومتكيف مع الاقتصاد الحديث بإنتاجه معلومة مالية ذات جودة مما يؤدي إلى تقريب المحاسبة الجزائرية من المحاسبة العالمية.

- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية كما يسمح بالمقارنة.
- النظام المحاسبي أتمى لسد الثغرات في القانون التجاري ومنع الممارسات الغير شرعية ولترسيخ أسس التسيير الشفاف.

- يشجع الاستثمار الأجنبي نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.
- خلق انسجام بين النظام المحاسبي الجزائري والأنظمة المحاسبية الدولية.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في جدول سيولة الخزينة و جدول حركات رؤوس الأموال بالإضافة إلى جدول حساب النتائج حسب الوظيفة.

¹ من موقع، <http://dSPACE.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/2857>، 15.02، 2017/03/11

² سامية منصر، الإفصاح وتقييم الأداء المالي للقوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي على ضوء معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-IFRS IAS، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2011، ص06

* ويمكن أن تكون هناك آثار إيجابية أو سلبية من تطبيق SCF على المؤسسات والتي تتمثل فيما يلي¹ :
تسهيل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على المفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح ويزيد من الشفافية حول
وضعية المؤسسات، مما يساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة
- توفير فرصة المؤسسة لتحسين نوعية علاقتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائم المالية.
- النظام المحاسبي المالي يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم والمالية ويزيد من
مصداقيتها والثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم
بالمؤسسة.

- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولاً تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة منها
عمليات القرض الاجباري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى محاسبة المالي بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على
المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة.

ب- أهداف النظام المحاسبي المالي :

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل
خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ويهدف النظام المحاسبي إلى² :

- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها.
- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية.
- وضع قوائم مالية للمؤسسات تسمح بالمقارنة بين المؤسسة نفسها عبر الزمن أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس
النشاط أو نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة.
هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي،
ويمكن تلخيصها في النقاط التالية³ :

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية دولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.

¹ قورين الحاج قويدر، مقال بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجود المعلومات المحاسبية في ظل التكنولوجيا المعلومات "مجلة الباحث العدد
10 سنة 2012 ص 274

² جريدة الخبر الجزائرية، مداخلة كريم جودي امام نواب المجلس الوطني الشعبي، الصادرة ب 5 سبتمبر 2007.

³ مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد SCF المحاسبة المالية الإطار التصوري، مزور للطباعة والتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 63

- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
 - قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستوى الوطني والدولي.
 - المساعدة على نمو المردودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
 - تسمح بمراقبة الحسابات وضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقية وشرعيتها وشفافيتها.
 - المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر بكل فعالية في السوق.
- المطلب الثاني: خصائص وطبيعة النظام المحاسبي المالي SCF وقواعد تقييم وتسجيل المحاسبي.**
- حيث يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص منها:¹
- وجود إطار فكري للمحاسبة الذي يحدد بصفة واضحة الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة ويعرف الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والأعباء والمنتجات.
 - شمل على كل العمليات من حيث قواعد التقييم وكيفية الحساب. بما فيها تلك التي لم يتعرض المخطط الوطني المحاسبي لمعالجتها مثل العمليات بالعملة الأجنبية، القرض التجاري.
 - وصف محتوى كل واحد من القوائم المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسات وتقديمها طبقا لتلك المقترحة من قبل لجنة المعايير الدولية.
 - إلزامية تقديم حسابات مدججة وحسابات منسقة للمؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار.
 - التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة، خاصة بما يتعلق بمسك الحسابات عن طريق انضمام الأعلام الآلي، المنتشرة حاليا دون تنظيم.
 - وضع نظام محاسبة مبسط قائم على محاسبة الخزينة، بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والتجار الصغار والحرفيين.
 - توسيع بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني لمجال التطبيق.
 - على الرغم من اختلاف الأنشطة المحاسبية تبعا للاختلاف حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها، إلا أن هناك خصائص مشتركة يجب أن تتوفر لأي نظام محاسبي حتى تحكم بأنه نظام جيد وهي:²

¹ بوشايب ابراهيم، النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة الجزائر، 2015، ص32.

² بوشايب ابراهيم، مرجع سابق.

- يجب أن تتوفر المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية القانونية، التي يجب أن يتصف بها النظام المحاسبي بتحقيق الدقة في تنفيذ العمليات المالية، والسرعة في تزويد إدارة المؤسسة بالبيانات المالية والتقارير اللازمة التي تساعد في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والتخطيط.
- معرفة موارد المؤسسة المختلفة وبيان ما للمؤسسة من موجودات وأصول بقيمتها الحقيقية وما على المؤسسة من التزامات للغير.
- العمل على تحقيق الموازنة بين الإيرادات التي تتحقق والمصاريف التي تكبدتها المؤسسة في سبيل تحقيق تلك الإيرادات والعمل على تقليل حجم النفقات، والرقابة على عمليات الصرف.
- توفير وسائل الرقابة والضبط على الحسابات المختلفة في المؤسسة.
- أن يتصف بالمرونة والبساطة لمواجهة ما يحدث من التغيرات في المستقبل.
- يمكن إيضاح أهم الخصائص التي تتميز بها شركات كونها تختلف عن بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى مما يؤثر على النظام المحاسبي المستخدم وهي:¹
- تعتمد مصادر التحويل في مؤسسات التأمين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر التحويل الداخلية.
- يتمثل المنتج النهائي للمؤسسات المختلفة في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهي خدمة آجلة وليست حالية، كما أن أسعارها لا تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق وإنما هي أسعار ثابتة تقدر على أساس الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين بالاستعانة بالأساليب الرياضية المختلفة .
- لا يمكن لشركة قاطبة، وقد أدى ذلك إلى تدخل المشرع بتشديد الالتزام بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزامات شركات مثل حملة الوثائق المستفيدين منها، وكذلك إلى قصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذي يحدده الخبير في تقريره بعد إجراء فحصه للمركز المالي.
- يرتبط أيضا بالخاصية السابقة أن طبيعة عمل مؤسسات بدخولها في عقود طويلة الأجل قد يترتب عليها عدم إمكان تحديد الآثار المالية لتلك العقود بدقة إلا بعد انتهاء آجالها، وأبسط مثال على ذلك هو أقساط التي غالبا ما يتم تسديدها في فترات لا تتفق والفترة المالية للمؤسسة مما يؤدي لوجود أقساط تحت التحصيل وأخرى مدفوعة مقدما وبمبالغ ضخمة، مما يمكن القول معه أن طبيعة نشاط مؤسسات قد أسبغت أهمية كبرى على بنود القوائم المالية الخاصة

¹ أحمد صلاح عطية محاسبة شركات التأمين، دار الجامعة، مصر 2002-2003، ص، 17

بالمستحقات واستخداماتها ما يترتب من عنها مسؤوليات وذلك على خلاف الوضع في العديد من مشروعات الأعمال الأخرى.

- معظم مؤسسات تمارس أنشطتها في من كل نوعي بفروعها المختلفة أي في وتكوين الأموال، الممتلكات والمسؤوليات، ونظرا لوجود اختلاف بين طبيعة كل، منها ولأغراض تقييم الأداء يتم فإنه إمساك سجلات معينة وحسابات مستقلة لكل من فرع فروع التأمين على حدا بحيث يمكن تحديد نتائج كل فرع بطريقة مستقلة.

- هذا بالإضافة إلى سمات أخرى تميز النشاط من غيره الأنشطة الاقتصادية والتي تتطلب في مجموعها المحاسب الذي يعمل في هذا المجال أن يتعرف على النواحي الفنية المتعلقة بأخطار الوثائق، وعلى طبيعة العمليات في هذا النشاط وتفهم إجراءاتها نذكر منها:¹

* تتمتع المنشآت التي تزاوّل التأمين وإعادة التأمين بالثقة المالية العالية لأنها تقدم خدمة أجلة بدون ضمان أورهن حاضر، لذلك فالضمان الوحيد هو رأس المال والاحتياطات بالإضافة إلى ضرورة الإشراف الحكومي على هذه المنشآت لحماية حقوق حملة الوثائق والمحافظة على المدخرات الوطنية .

* على مؤسسات أن تستثمر الأموال المتاحة لها ولكن في هو ما ضوء في محدد القانون سواء بالنسبة لأوجه الاستثمار الواجب الاستثمار أو فيها بالنسب التي يحددها القانون لكل من نوع أنواع الاستثمار أي، أن القيود القانونية من تحد قدرة المؤسسة على الاستثمار في أنواع غير محددة في القانون بعكس الشركات الأخرى في أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة.

¹ نور الدين بعليش، التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي مذكرة ماستر، تخصص دراسات 2 محاسبية وجبائية معمه، جامعة ورقلة، 2011 ص 17

ثانيا: طبيعة النظام المحاسبي المالي:

تكمن طبيعة النظام المحاسبي المالي في التعديلات التي جاءت فيه والمتمثلة في العناصر الآتية:¹

* إعطاء تعاريف ومفاهيم وبناء الإطار التصوري للنظام الجديد.

* تحديد طرائق التقييم بالنسبة لعناصر الأصول وعناصر الخصوم وكذلك حسابات التسيير وإيضاحات خاصة بالمفاهيم

* تحديد قواعد وميكانيزمات تسيير الحسابات.

* إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، والجداول الملحقمة، تحديد الحسابات ونظام المعلومات وكيفية تسيير الحسابات.

ثالثا: قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي

تكون قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي من المبادئ العامة والقواعد الخاصة بالتسجيل والتقييم للعمليات العادية والخاصة،²

1-المبادئ والقواعد العامة للتسجيل والتقييم

تمثل في المبادئ الأساسية للتسجيل المحاسبي وقواعد التقييم لعناصر القوائم المالية

1-شروط تسجيل الأصول والخصوم، النواتج والأعباء

هي نفس القواعد المنصوص عليها في المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية والمتمثلة في³:

- تسجيل المبادلات .

- غياب التسجيل المحاسبي لا يمكن تبريره أو تعديله بأي معلومة أخرى لا مكتوبة ولا مرقمة .

- يسجل الأصل في الميزانية إذا كان من الممكن جلب للمؤسسة مزايا اقتصادية مستقبلية ويتم تقييمه بصفة مدققة .

- يسجل الخصم في الميزانية إذا كان من المحتمل أن يسدد الالتزام الذي يمثله الخصم ينتج عنه خسارة مزايا اقتصادية

مستقبلية للمؤسسة وإذا كان مبلغ هذا التسديد يمكن تقييمه بصفة مدققة.

- يسجل الإيراد في حساب النتيجة إذا حدث زيادة في المزايا الاقتصادية المستقبلية والمتعلقة بالزيادة في الأصول أو

نقص في الخصوم وإذا كان من الممكن تقييمه بصفة صادقة .

¹ اوقاسي سميرة، سعدي سميرة، تسجيل وتقييم التثبيات وفق التضام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر 02 في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014/2015، ص 17

² اوقاسي سميرة، سعدي سميرة، تسجيل وتقييم التثبيات وفق التضام المحاسبي المالي، نفس المرجع، ص 21.

³ بوسبعين تسعديت، إثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري رسالة ماجستير المدرسة العليا للتجارة الجزائر، 2009-2010، ص 69-

- تسجل التكلفة في حساب النتيجة إذا حدث نقص في المزايا الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بنقص في الأصول أو زيادة في الخصوم.

القواعد العامة للتقييم:¹

تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة على أساس التكلفة التاريخية. Pde تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم "بالنسبة إلى السلع والممتلكات

المكتسبة بمقابل مالي"، من تكلفة الشراء. القابلة للاسترجاع، والتخفيضات التجارية والتزييلات في السعر وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الآتي :

- بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة كإسهام عيني، من قيمة الإسهام .
- بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة عن طريق التبادل تسجل الأصول غير المنشأة بالقيمة الحقيقية للأصول
- بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة مجاناً، من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها. المستلمة وتسجل الأصول المستلمة بالقيمة المحاسبية للأصول المقدمة للمبادلة .
- بالنسبة إلى السلع والممتلكات أو الخدمات التي تنتجها المؤسسة من كلفة الإنتاج.

ب- القواعد الخاصة بالتقييم والتسجيل

هي قواعد تكمل القواعد العامة وتخص بعض عناصر الميزانية وحساب النتائج، ويمكن إنجازها فيما يلي:²

1- المخزونات والمستحقات

طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر تقيم المخزونات بأقل تكلفة وقيمة الإنجاز الصافية، وقيمة الإنتاج الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفة الإتمام والتسويق. تسجل خسارة قيمة المخزونات كعبي في حساب النتيجة عندما تكون تكلفة المخزون أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، وعند خروجها من المخزن تقيم المخزونات إما بطريقة ما دخل أولاً خارج أولاً وإما بالتكلفة الوسطية المرجحة للشراء أو الإنتاج.

¹ المرجع السابق، ص22

² القانون رقم 11-07، مرجع سبق ذكره، ص 10-09

1- خاصة بالمنتجات الزراعية

يتم تقييم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولي في الحسابات، ولدى كل تاريخ إقفال بقيمتها الحقيقية منقوصا منها لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها. التكاليف المقدرة في نقطة البيع تثبت أي خسارة أو ربح متأتيان في تغيير القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية¹

2- الإعانات المالية

تسجل الإعانات المالية في الإيرادات في حساب النتيجة التي هي مخصصة لتغطية تكاليف دورة أو عدة دورات مثلما هي بالنسبة للتكاليف المتعلقة ا، والإعانات المالية المتعلقة بالأصول القابلة للإهلاك تسجل في الإيرادات حسب أقساط اهتلاك المحسوب

3- مؤونة الأعباء والمخاطر:

مؤونة الأعباء هو خصم مالي يكون استحقاقه أو مبلغه غير مؤكد، وتسجل المؤونات محاسبيا عندما:

- تكون للوحدة التزام مالي قانوني أو ضمني ناتج ن حدث ماضي .
- تكون من المحتمل خروج موارد تعتبر ضرورية لتسديد هذا الالتزام.

4- القروض والخصوم المالية الأخرى:

- يمكن تقدير مبلغ الالتزام بصفة موثوق فيها . خصم التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها. يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى أصلا حسب تكلفتها والتي تمثل القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد خصم تكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها²

5 تقييم الأعباء والمنتجات المالية:

تأخذ في الحسابات الأعباء والنواتج المالية تبعا لانقضاء الزمن وترتبط بالسنة المالية التي تترتب خلالها الفوائد، والعمليات التي تم من خلالها الحصول أو منح تأجيل للدفع بشروط تقل عن شروط السوق، تسجل محاسبيا بقيمتها العادلة بعد خصم الناتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

في حين أن الفرق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة العادلة للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح، يسجل محاسبيا كأعباء مالية في حسابات المشتري وإيرادات مالية في حسابات البائع.

¹ كتوش عاشور، مداخلة: متطلبات تطبيق التضام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، جامعة الشلف، ص 23

² المادة 3 من مشروع قانون محاسبة المالية

ب-العمليات الخاصة بالتقييم والتسجيل المحاسبي

بالإضافة إلى العمليات العادية هناك عمليات خاصة عالجهما النظام المحاسبي المالي منها النقاط الآتية:

العمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الأطراف الأخرى

1-شركات المساهمة

عند تسجيل هذا النوع من العمليات يجب الأخذ بعين الاعتبار¹:

- شروط تعاقدية.
 - التنظيم المحاسبي المقرر من طرف المشاركين.
- حيث أن أعباء ونواتج العمليات المنجزة بصورة مشتركة تكون ضمن أعباء ونواتج المسير، وكل واحد من المشاركين الآخرين يقتصر على تسجيل قسط النتيجة التي تعود إليه في شكل نواتج أو أعباء.
- عندما تتطلب العمليات المنجزة بصورة مشتركة المراقبة المشتركة والملكية المشتركة لأصل أو عدة أصول مالية فان واحد من المشاركين يسجل في حساباته قسطا من الأصول والخصوم زيادة على حصصه من النواتج والأعباء .

2- امتيازات المرفق العمومي

في إطار الامتياز في خدمة عمومية، فان الأصول التي يطرحها المتنازل له في الامتياز تسجل محاسبيا في أصل ميزانية المؤسسة صاحبة الامتياز .

3-العقود طويلة الأجل

يتعلق عقد طويل الأجل بإنجاز سلعة، خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات تقع في تواريخ بداية واية دورات مختلفة. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار طريقتين لحساب العقود هما على التوالي:

- طريقة التقدم.
- طريقة الانجاز.

¹ لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والحماية وفق النظام المحاسبي المالي دار الأوراق الزرقاء الجزائر، 2010، ص16

المطلب الثالث: المبادئ والفرضيات التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي SCF.

أولاً: المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي

المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عبارة عن معايير أعدتها مهنة المحاسبة لتلقى القبول العام في الممارسة العملية للمحاسبة وتختص بإرشاد وضبط الممارسة المحاسبية خاصة فيما يتعلق بكيفية إعداد التقارير عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة وهناك أربعة مبادئ وهي:¹

1* مبدأ التكلفة التاريخية المحاسبية:

يعني هذا المبدأ إن يتم إثبات المعاملات بتكلفتها أي س عر الاستبدال في تاريخ حدوثها وهي عندئذ ستكون مساوية للقيمة السوقية العادلة أما بعد الاقتناء فسوف تختلف القيمتان عن بعضهما البعض وأيا كانت القيمة العادلة فسوف تظل المبادلة مسجلة بالدفاتر بتكلفتها وقت حدوثها. وترجع أهمية هذا المبدأ في أن التكلفة التاريخية للأصل تكون أكثر صدقاً وثقة ويمكن قياسها بموضوعية، بل ويمكن التحقق منها. وبسبب هذا الصدق وهذه الثقة تظل التكلفة التاريخية هي الأنسب في إعداد القوائم المالية رغم أن المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة تكون أفضل في بعض الأحيان.

2* مبدأ المقابلة:

ويعني هذا المبدأ أن يتم مقابلة إيرادات الفترة المحاسبية بالتكاليف التي تحملتها المؤسسة في سبيل تحقيق هذه الإيرادات وصولاً لنتائج أعمال المؤسسة خلال الفترة سواء كانت صافي دخل أو صافي خسارة يؤدي هذا المبدأ أن تقوم إدارة المؤسسة بتحديد أعباء الفترة المحاسبية الذي ساهمت في تحقيق المؤسسة في نفس الفترة، ثم مقابلتها هذه الإيرادات من خلال قائمة الدخل لكي تحدد ناتج المقابلة، سواء كان صافي دخل أو صافي خسارة، تضاف إلى أو تطرح من حقوق الملاك.

3* مبدأ الإفصاح الكامل:

ويعني هذا المبدأ أن تقدم القوائم المالية للمؤسسة وإيضاحاتها المتممة لها معلومات كافية عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية والتغير في حقوق ملاكها، وكذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض هذه القوائم.

¹ عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية العربية والدولية، الجزء الأول الدار الجامعية، الإسكندرية 2007، ص 20-23

4* مبدأ تحقق الإيراد:

من المعروف محاسبيا أن الإيرادات تؤدي بالضرورة إلى زيادة حقوق الملاك، وتؤدي أيضا إلى إما زيادة الأصول أو نقص الالتزامات أو كلاهما. وهي مقابل ما أدته المؤسسة للغير من منافع في الصورة سلع أو خدمات. بالإضافة إلى أن للمحاسبة مبادئ أساسية متفق عليها ومقبولة بشكل عام والتي لن تقبل هذه المبادئ إلا إذا طابقت بالحرف الواحد وقد نلخصها فيما يلي:¹

أ- كتاب الوحدة الاقتصادية :

إن النشاط الوحدة الاقتصادية يعني خلق شخصية معنوية لها، وأن هذه الشخصية تكون مستقلة عن مالكي المشروع وان تصرفات مالكي المشروع بأموالهم الخاصة لا تؤثر ولا تنعكس على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وفي حال تعامل مالك الوحدة بصفة مع الوحدة الاقتصادية التي يملكها فإنه يعامل معاملة الزبائن الآخرين²

ب- مبدأ الموضوعية :

إن هذا المبدأ يعني بأن المعلومات والبيانات المحاسبية يجب أن تكون معتمدة على دليل موضوعي وليس على حكم شخصي، ومثال ذلك الإثبات الموضوعي للشبكات وكشوفات البنك والفواتير والمستندات الشراء والقوائم الجرد الفعلية للبضاعة .

ج- مبدأ الأهمية النسبية :

إن هذا يعني إبراز أهمية بعض الحسابات في مواقع معينة مع في القوائم المالية، بينما يمكن دمج أكثر من حسابا لعدم أهمية النسبة بالنسبة للمنشأة، وهذه الأهمية مختلفة من مشروع اقتصادي لآخر فالمهم بالنسبة للمؤسسة (أ) قد لا يكون مهما بالنسبة للمؤسسة ب.

د- مبدأ الإفصاح :

هو أن يكون القوائم المالية كاملة تشمل على جميع البيانات الضرورية لإظهار الصورة الصادقة لمركز المشروع المالي ويجب أن تشمل القوائم المالية على كافة الملاحظات والمذكرات التي تعتبر أساسية ومكتملة ومتراطة ومن أمثلة ذلك تفاصيل البضاعة، آخر المدة وأسس تقييمها، والالتزامات العريضة ومخاطر المحتملة غير العادية وطرق الاستهلاك .

¹ بلال ساسان، دور المحاسبة العامة في تسيير المؤسسة مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر سنة 2005 - 2006 ص20

² - خالص صالح صافي، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والتخطيط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، ط2، الجزائر 2003، ص09

هـ- مبدأ الثبات والتجانس :

يقضي هذا المبدأ بأن تستمر المؤسسة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية نفسها في القياس أو التقييم وذلك على مدار فترات المالية المتتالية، وفي حالة الخروج عن المبدأ أو السياسة المحاسبية معينة مستخدمة في إعداد البيانات المالية، فيجب أن يكون ذلك لأسباب جوهرية مقبولة، وفي حالة قبول هذا الخروج يجب الإفصاح عن هذا التغيير وعن أسبابه وعن آثاره في القوائم المالية إذا كان تقدير هذه الآثار ممكناً، ويتم التأكد من تطبيق هذا المبدأ في مجال السياسات المتبعة في تقييم بضاعة آخر المدة وفي مجال استهلاك الأصول الثابتة وغيرها.

و- مبدأ الحيطة والحذر :

وهو التزام جانب الحيطة لضمان عدم المبالغة في الأرباح أو تحسين المركز المالي ويجب الأخذ بالخسارة المتوقعة بعين الاعتبار وكأنها خسارة محققة وإهمال الزرع المتوقع ويسري هذا المبدأ على تقييم بضاعة آخر المدة بسعر التكلفة في وتكون المخصصات اللازمة لبعض الأصول المداولة.¹

ي- مبدأ القيد المزدوج :

تعتمد المحاسبة القيد المزدوج لما له من فوائد كبيرة واكتشاف الأخطاء ويشترط في القيد المزدوج تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة ويمكن الاستفادة من هذا المبدأ بنقطتين إيجابيتين هما :

*توضيح تكوين نتيجة الإدارة المؤسسة .

*مراقبة حسابية للتسجيل المحاسب الذي يخص مجموع الحسابات المدينة ومجموع الحسابات الدائنة.²

تبين المبادئ المحاسبية الإطار العام للعمل المحاسبي معتمداً على الفروض المحاسبية، وهذه المبادئ ليست قوانين رياضية ثابتة جامدة بل هي متحركة يمكن تعديلها وتنقيحها وتطويرها لتتماشى وتطورات العمليات التجارية المتزايدة كماً ونوعاً³

ثانياً: الفرضيات التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي:

يقصد بالفرض أنه التكهن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من صحة الظواهر للارتقاء بها إلى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيج من الاستقرار والاستنباط وحينما تكون النتائج المتحققة على درجة مقبولة

¹ عليان الشريف وفائق شقير وآخرون، الجزء 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان 2000، ص 31.

² أمال مهاووة، إمكانية تحسين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMES for IFRS ، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2010-2011، ص 35

³ أمال مهاووة، مرجع سابق، ص 36.

من الدقة، إذ انه يمكن اعتبار الفروض الاستدلالية مقبولة وصحيحة وعلى هذا الأساس فان خطوات البحث العلمي تبدأ بالملاحظة أو مشاهدة الظاهرة المعاد دراستها، ثم يجري التكهن بفرض مجموعة من فروض تتلاءم مع موضوع المشاهدة لتحقيق مجموعة استنتاجات مشتقة.¹

*فرض الوحدة المحاسبية:

يقوم هذا الفرض على أساس أية أن وحدة محاسبية عند إنشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين. لذلك ف ن إ الإقرار عن ملكيتها يتم بواسطة إعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم بها المالكين وبصفتهم الشخصية، مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة المحاسبية بإعدادها تختص بالعملية التي تقوم بها بصفتها الشخصية المستقلة. وهذا المعنى فإن البيانات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي (تجميع أجزائه - تعبر عن الوحدة المحاسبية).

*فرض الاستمرار:

بمقتضى فرض الاستمرار يرى المحاسبون أنا الوحدة المحاسبية ومنذ تاريخ نشوئها واكتسابها الشخصية المعنوية المستقلة، وحدة مستمرة، ومستمرة النشاط دون النظر إلى العمر الطبيعي للمالكين. وبذلك يؤكد على الفصل الكامل بين عمر الوحدة المحاسبية وعمر مالكيها باعتبارها شخصين مستقلين عن بعضهما، ولكل منهما أهدافا وخططا مستقلة عن بعضهما ويسعيان إلى تحقيقها.

ولذلك فإن النظرة الطبيعية للوحدة المحاسبية هي استمرارها على المدى البعيد دون انفصال في نشاطها عن الفترات السابقة واللاحقة، أن إلى يتم تصنيفها بشكل فعلى وقد اعتبر هذا الفرض أحد الفروض الجوهرية في نظرية المحاسبة، لكونه أحد الأركان التبريرية لأسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبي والذي ترك أثره على أنشطة الوحدة المحاسبية، باعتباره يعتمد على بعض المعايير في تقييم عناصر الأصول وأرباح وخسائر المشروع.

*فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد:

من البديهيات في الفكر المحاسبي أن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية تتكون من عناصر متجانسة (أراضي، مباني...) ونتيجة لعدم التجانس في الموارد أصبح لزاما إيجاد وحدة قياس موحدة نمطية يتم بموجبها قياس وتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية خلال الفترات المحاسبية المختلفة. لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم والتغيرات التي تحدث فيها، باعتبارها وسيلة قياس متعارف عليها، تنسجم مع أسلوب

¹ الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة الوادي، يومي 17-18-2010، ص10.

التبادل السائد في الحياة الاقتصادية وعليه يمكن تعريف المحاسبة وفق فرض وحدة القياس النقدي، على أنها عملية قياس وتوصيل المعلومات على الأنشطة القابلة للقياس بوحدات النقد.

وهكذا اتضح أن المقياس النقدي والفرض القائم عليه يساعد المحاسبين للتعبير عن الحقائق غير المتجانسة، على شكل أرقام ونسب وإيجاد مقدار التغييرات التي تحدث فيها واتجاهات هذه التغييرات في الفترات المحاسبة المختلفة وقد كان يعتقد بأن النقود تتمتع بقوة شرائية ثابتة. تصلح لأن تكون مقياساً لمخزون قيمة الثروة في الفترات الزمنية المختلفة أن إلا بروز ظاهرة التضخم في أربعينيات هذا القرن التي شملت عدداً من الحروب نجم عنها متغيرات اقتصادية غير متطورة في الفترات السابقة أدت إلى التشكيك في الأفكار التقليدية لعرض المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، مما استوجب تطوير الطرق المحاسبية التقليدية لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية.

وقد شملت هذه الأفكار بالدرجة الأولى عدم القناعة بفرض ثبات القوة الشرائية للنقود التي قدمت أكثر من مدلول عملي على عدم صحة الافتراض السابق، وبالتالي فإن التغيير في القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى عدم التجانس في قيم الأصول في الفترات المحاسبية المختلفة.

*فرض التوازن المحاسبي:

يعتبر القيد المزدوج بمثابة المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازن المحاسبي والذي مفاده أن جميع العمليات الاقتصادية الخاضعة للقياس المحاسبي تنطلق أساساً من توازن طرفي أي قيد محاسبي الذي يكون مجموعته الجبري صفراً، أن إذ معامل الأصول في نظرية المحاسبة المستند على القيد المزدوج موجب يقابله معامل جبري سالب بنفس القيمة في الجانب الخصوم، ويبقى الرصيد الصفري صحيحاً، خلال كافة المعالجات المحاسبية حتى إعداد القوائم المالية التي تحقق هذا التوازن و. يكاد يكون فرض التوازن المحاسبي الركن الأساسي في نظرية المحاسبة، الذي لقي قبولاً عاماً لدى جميع المحاسبين في التطابق العلمي ويمكن أن نعبر عن معادلة فرض التوازن المحاسبي بالصيغة التالية:

$$\text{الأصول} - \text{الخصوم} = \text{صفر}$$

الأصول - (الخصوم + رأس المال) = صفر والتفسير العملي لهذه المعادلة - في وجهة نظر المحاسبين أن - كافة الموارد الاقتصادية تكون مساوية لقيمة مصادر التمويل الذاتية والمفترضة وهذا ما يفسر تساوي جانب الميزانية العمومية.

وتعرف الفروض عموماً بأنها تمثل مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها ولكنها تكون أساساً للإطار الفكري يصلح للاستدلال والتوصل إلى النتائج محاسبياً، وتمثل الفروض أساساً يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية، وإعداد

القوائم المالية. ويمكن تعريف الفرض إنه الذي يعطي الأساس لأول في التدريب لعملية الاستنتاج، أو من اجل نظام فلسفي أو مدرسة فكرية أو ما شابه ذلك.¹

¹ مرجع سابق.

المبحث الثاني: الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي scf.

بعد إصدار بعض القوانين والمراسيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي (أي من 2007) تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي وتم تطبيق النظام بمراحل أولية تحضيرية، وبالتالي ما هي القوانين والمراسيم التي أنت بقالب نظام محاسبي مالي؟، وكيف تم التحضير والتطبيق الأولي له؟

المطلب الأول: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي والمراحل الأولية لإعداده

أولا - دوافع تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

1- من أجل إطار محاسبي تصوري يستجيب لمتطلبات السوق:

إن المحاسبة هي تقنية تهتم بجمع الحسابات وذلك بتسجيلها بشكل يومي، وترجمة الأحداث الاقتصادية في شكل عددي بصفة دورية بعد تحليل الحسابات وتبويبها ثم تجميعها في شكل جداول شاملة ليتم استغلالها من طرف المؤسسة والمتعاملين معها من جهة ومصالح الضرائب من جهة أخرى، لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص بحيث يهتم المستثمرون بشراء الأسهم والمقرضون بإقراض الأموال وبالتالي وجود إمكانية لدخولهم في شراكة مع المؤسسة لذلك ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية. إن الإطار التصوري ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار جملة من العناصر عند إعداده أو تحديثه، كما هو الشأن بالنسبة للمخطط المحاسبي الجزائري وأن يتماشى مع متطلبات السوق وذلك أن تكون التقارير المالية المعدة تتميز بجملة من الخصائص وأن يسمح النظام المحاسبي بعقلانية المعلومات المحاسبية وتوحيد القوائم المالية بشكل يعطي ثقة للمتعاملين مع المؤسسة ويرفع مستوى القابلية للمقارنة بين هذه القوائم ويسمح باتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت الملائم.¹

2- من أجل إطار محاسبي يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية:

المخطط المحاسبي الوطني وضع على حسب معايير الاقتصاد المخطط (الموجه) ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي وضع لتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية، أما بعد التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر وذلك بتحولها إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وفتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام الخواص وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.²

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، IFRS/IAS، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ص 18-19

² صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر آفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، غير منشورة جامعة الجزائر، 2010، ص 24.

أمام كل هذه التحولات تحتم على الجزائر إصلاح منظومتها التجارية وتكييفها مع البيئة المحاسبية الدولية، سيسمح للمحاسبة في الجزائر بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.

فالتفتح الاقتصادي يستلزم استعمال معلومات صادقة وموثوقة وموحدة ومعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للشركات المتعددة الحسابات.¹ كما يأتي تبني المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي كاستجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. ومن باب آخر نبين مجموعة من الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي والتي نبينها في ما يلي:²

- **السبب الأول:** يمس الاختيار الدولي الذي يقرب الممارسات المحاسبية الدولية والذي يسمح بان يعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.
- **السبب الثاني:** التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- **السبب الثالث:** يتعلق بالإعلان الأكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات تقيمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من التلاعب الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات.
- **السبب الرابع:** يتعلق بالكيانات الصغيرة وبفي إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.
- **السبب الخامس:** تلاقي بعض النقائص والثغرات التي خللها النظام الحالي الذي يتلائم مع الاقتصاد السابق لا اقتصاد السوق.
- **السبب السادس:** محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال توضيح الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتها من مشاكل اختلاف النظام المحاسبي سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

¹ Saheb Bachaga, pour un référentiel comptable algérien qui répond aux exigences de l'économie de marcher, Dar el-hoda, Alger, 2003, P 7.

² كمال رزيق، هزوشي طارق وآخرون، النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محاضي الحسابات، ملحق الدولي "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية ومعايير الدولية للمراجعة، 13-14 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلدة، ص 8.

ثانيا -مراحل انجاز النظام المحاسبي:

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي مولت من قبل البنك الدولي هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين تابعين للمجلس الوطني للمحاسبة (CSOEC)، مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين (CSOEC)، والهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات (CNCC) ولتحديث المخطط المحاسبي الوطني شكل المجلس الوطني للمحاسبة لجنة قيادة تضطلع بمهمة التنسيق ومتابعة أعمال فريق الخبراء، تم توزيع أعمال هذه اللجنة على أربعة مراحل:¹

- المرحلة الأولى: تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني.

- المرحلة الثانية: إعداد مشروع نظام محاسبي مالي.

-المرحلة الثالثة: التكوين للمخطط المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

-المرحلة الرابعة: المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.

يلوغ المرحلة الثالثة، تمخض عن أشغال اللجنة تقرير ومشروع برنامج تكوين اشتمل على :

- تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي .
- تنظيم أربعة (04) تجمعات جهوية تهدف لشرح محتوى برنامج النظام المحاسبي الجديد، وكانت موجهة أساسا للمهنيين والممارسين.

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الأولى المتمثل في تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني فقد احتوى على:

-نقائص المخطط المحاسبي الوطني.

-أوجه الاختلاف مقارنة بالمعايير والممارسة المحاسبية الدولية.

-مجموعة من التوصيات.

-ثلاثة خيارات للإصلاح تمثلت في :

*الخيار الأول: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي وحصص عملية الإصلاح في بعض التعديلات

التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر.

*الخيار الثاني: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بينته وهيكله، والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي

أدخلتها المعايير المحاسبية الدولية.

¹ جمال لعشيشي، ص 11.

*الخيار الثالث: يتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني، بشكل حديث استنادا للتطبيقات والمفاهيم القواعد والحلول التي أرسلتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية. وبعد دراسته من قبل هيئات المجلس، قبلت الجمعية العامة بالخيار الثالث، وتبنت استراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية

تبنى المجلس الوطني للمحاسبة الخيار الثالث في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001، ويعني إعادة تشكيل نظام محاسبي جديد منبثق عن معايير المحاسبة الدولية وذلك في إطار تحديث الأدوات المرافقة لعمليات الإصلاح الاقتصادي التي تعرفها الجزائر وبعد فحص مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد تم الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة في 12 جويلية 2006.¹

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الثانية، فلقد تضمن مشروعاً لنظام محاسبي جديد أعد بناء على اختيار المجلس السابق وتضمن هذا المشروع :

التعريف بالإطار التصوري.

-التعريف بقواعد تقييم الأصول والخصوم، الأعباء والإيرادات.

-مدونة الحسابات.

-قواعد عمل الحسابات.

وبغرض تقييم التقرير تم تشكيل فوج عمل يضم خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري اللذين تباينت آرائهم حول مجموعة من النقاط إلى فريقين، خاصة فيما تعلق بالإطار المحاسبي المقترح الذي يعتبر نسخة عن الإطار الفرنسي (PCR) الذي يضم تسع (09) مجموعات + المجموعة صفر حيث:²

اعتبر الفريق الأول أنه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونة الحسابات، فإنه من المفضل الاحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ويضاف إليها فقط بعض التعديلات الضرورية، لتجنب أي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي.

أما الفريق الثاني، فلقد طلب المدونة المقترحة من قبل الخبراء الفرنسيين والتي تعكس تأكيد بشكل جيد الخيار الثالث، وتقرب من المدونة الفرنسية التي تلقى تبنياً واسعاً في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية والمغربية.

¹ بورويسة سعاد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص69، عن David :

les IFRS en route: vers un referential universal <http://www.kpmg.fr/twweedie>

² عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري. 'مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية' "تخصص دراسات محاسبية وجبائيه معمقة، جامعة قاصدي مرباح. ورقة، 2010/2011، ص:48-49.

تم تحويل ملاحظات أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة للخبراء الفرنسيين ليتم التكفل بها بناء على توصيات الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2002، والتي أكدت موافقتها على إجمالي نتائج التقييم حول مشروع النظام المحاسبي الجديد باستثناء ما تعلق بالإطار المحاسبي الجديد الذي تقرر تبنيه، على أن يتم إثراء وتقويته. وعلى هذا الأساس تقدمت مجموعة الخبراء الفرنسيين بمشروع ثان لنظام محاسبي مرفوقا بإجابات عن الأسئلة التي تشكلت بمناسبة المشروع الأول.

كلف هذه المناسبة فوج العمل الذي قام بتقييم المشروع الأول بإعداد مقارنة بين المشروعين للتأكد من مدى أخذ الخبراء الفرنسيين فعليا بملاحظات المجلس الوطني للمحاسبة ومن ثم إعداد حوصلة يتم تبليغها للخبراء الفرنسيين من أجل أخذها بعين الاعتبار ليتسنى لهم تقديم النسخة النهائية لمشروع النظام المحاسبي المالي للمؤسسات. ويمكن تلخيص مراحل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي:¹

¹ سليم بن رحون، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد". مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص: 111.

الشكل البياني رقم 3: مراحل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.



المصدر: من إعداد الطالبان بالاستعانة ب: سليم بن رحوم، مرجع سابق، ص111-112، والجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 المؤرخة في 25 / 03 / 2009.

المطلب الثاني: المراحل القانونية والتنظيمية المتعلقة بإعداد النظام المحاسبي المالي.

استعراض النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي *SCF*¹:

1- قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007

والمضمن النظام المحاسبي المالي.

احتوى القانون (11/07) الجريدة الرسمية رقم 74 نوفمبر على سبعة فصول تضمنت هذه الفصول على العديد من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي وتضمن القانون تعريفاً للمحاسبة من

¹ عمر لشهب، مرجع سابق، ص51.

الوجه والمنظور المالي ففي المادة الثالثة من هذا القانون عرف المحاسبة المالية على أنّها "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها وستجليلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، وناجته، ووضعية خزينته في بداية السنة المالية."

تضمن القانون إطاراً تصورياً للمحاسبة الذي يعتبر دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها، وقد حدد هذا الإطار المبادئ المحاسبية ويعتبر الإطار التصوري جديداً مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني.

كما يحدد هذا الأخير عن طريق التنظيم، وحدد النظام للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين، مسك محاسبة مالية مبسطة.

ركز النظام على مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبة على وجه التحديد في إعداد الكشوف المالية وهي : محاسبة التعهد (الالتزام)، الاستمرارية في الاستغلال، ذ القابلية للفهم، الدلالة والمصدقية القابلة للمقارنة التكلفة التاريخية وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، لما لهذه القواعد والمبادئ أهمية كبيرة في التأثير على القوائم المالية كما وعالج هذا النظام التنظيم المحاسبي سواء المتعلق بوحدة النقد المحلية أو المتعلقة بأعمال الجرد - مع وجوب أن يعكس الوضعية الحقيقية لميزانية الكيان، والمتعلق أيضاً بعدم المقاصة كذلك توفر دعامة ثبوتية يستند إليها عند كل تسجيل محاسبي، كما ويحتوي هذا التنظيم على الدفاتر المعتمدة في تسجيل الأحداث المحاسبية.¹

بالنسبة للكشوف المالية ألزم القانون الكيانات بإعداد كل من الميزانية، حساب النتائج جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ومعلومات مقارنة عددياً أو وصفيّاً، مع ضرورة أن تضمن كل هذه القوائم إمكانية المقارنة مع السنة المالية السابقة .

تضمن هذا القانون أيضاً كيفية التعامل مع العمليات المتعلقة بالحسابات المجمعة والحسابات المدججة، فالكيان المهيمن هو الذي يعد وينشر الكشوف المالية المدججة .

وتضمن هذا القانون عشر إشارات على نصوص تنظيمية التي ستنتشر في أوقات لاحقة وهي كالآتي:²

- 1- المادة رقم 05: تعالج المحاسبة المالية المبسطة.
- 2- المادة رقم 07: تناولت الإطار التصوري.
- 3- المادة رقم 08: حول المعايير المحاسبية.
- 4- المادة رقم 09: مدونة الحسابات وتضمونها وقواعد سيرها.
- 5- المادة رقم 22: مسك الضبط اليومي للنفقات والإيرادات.

¹ القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007

² المرجع السابق ، ص52

- 6-المادة رقم 24: مسك المحاسبة عن طريق الأعلام الآلي.
- 7-المادة رقم 25: محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية.
- 8-المادة رقم 30: حالات استثنائية تختلف فيها السنة عن 12 شهر.
- 9-المادة رقم 36: شروط وكيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المجمعة.
- 10-المادة رقم 40: كيفيات أخذ تغيير التقدير والطرق المحاسبة بعين الاعتبار ضمن الكشوف المالية.
- تأجل تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى غاية 01 جانفي 2010 بعد أن كان مقرر تطبيقه مع بداية سنة 2009 وهذا حسب التغيير الذي أحدثه قانون المالية التكميلي لسنة 2008 في مادته رقم 62 من الأمر رقم 24.08-02 يوليو سنة 2008.

2-المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لـ 26 ماي سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام قانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

عالج هذا المرسوم -الجريدة الرسمية رقم 27 ماي 2008 - كيفية تطبيق المواد التي أحالها إلى التنظيم في القانون 07-11 المادة *36.40. 30.25.22.9.8.7.5* وتناول هذا المرسوم الإطار التصوري من ناحية أهدافه فالإطار التصوري يعرف المفاهيم والمبادئ المحاسبية كما يشكل الإطار التصوري مرجعا لوضع معايير جديدة كما يسهل تفسير المعلومة المالية للمستعملين . وقد ركز المرسوم على خصائص المعلومة الواردة في الكشوف المالية والمبادئ المحاسبية والطرق المحاسبية، وعرض المرسوم أيضا الكشوف المالية (العناصر والمكونات) ونلاحظ ذلك من خلال الآتي :¹

المادة رقم 02-03: الهدف من الإطار التصوري.

المادة رقم 04: تتعلق بالتنظيم المحاسبي.

المادة رقم 06: محاسبة الالتزام.

المادة رقم 07: استمرارية الاستغلال.

المادة رقم 08: ذكر الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

المادة رقم 09: الوحدة المحاسبية.

المادة رقم 10: وحدة القياس النقدي.

المادة رقم 11: مبدأ الأهمية النسبية.

¹ المرسوم التنفيذي 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن احكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

- المادة رقم 12: استقلالية السنوات المالية.
- المادة رقم 13: حالة ربط حدث بالسنة المالية المقفلة.
- المادة رقم 14: مبدأ الحيطة.
- المادة رقم 15: ثبات تطبيق الطرق والقواعد المحاسبية.
- المادة رقم 16: التكلفة التاريخية.
- المادة رقم 17: تطابق الميزانية الافتتاحية.
- المادة رقم 18: أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.
- المادة رقم 19: شرح حالة عدم الثبات.
- المادة رقم 20: مكونات الأصول.
- المادة رقم 21: عناصر الأصول.
- المادة رقم 22: مكونات الخصوم.
- المادة رقم 23: تصنيفات الخصوم.
- المادة رقم 24: شرح رؤوس الأموال الخاصة (الخصوم).
- المادة رقم 25: النواتج.
- المادة رقم 26: الأعباء.
- المادة رقم 27: رقم الأعمال.
- المادة رقم 28: النتيجة الصافية للسنة المالية.
- المادة رقم 30: المعايير المتعلقة بالأصول وتحتوي هذه المادة على مكونات الأصول.
- المادة رقم 31: عن مدونة الحسابات.
- المادة رقم 32: عن القوائم المالية.
- المادة رقم 33: محتوى ونموذج الميزانية.
- المادة رقم 34: حساب النتائج.
- المادة رقم 35: جدول سيولة الخزينة الخاصة.
- المادة رقم 36: جدول تغير الأموال الخاصة.
- المادة رقم 37: ملحق الكشوف المالية.

المادة رقم 38: حالة إقفال السنة ليس 12/31.
 المادة رقم 39-40-41: متعلقة بالحسابات المدججة والحسابات المركبة.
 المادة رقم 42: اخذ الكشوف المالية بالاعتبار التغيير في التقدير والطرق المحاسبية.
 المادة رقم 43: الكشوف المالية الخاصة بالمحاسبة المبسطة.
 والمواد رقم: 4-16-18-25-26-30-31-33-34-35-36-37-38-41-42-43 تحتوي على احالة إلى قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالمالية.

*جدول رقم 1: تلخيص فصول القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

مواد القانون	محتوى الفصل	عنوان الفصل	الفصل
من 02 إلى 05	تعريف المحاسبة المالية، مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، واستثناءات من مجال التطبيق	التعاريف ومجال التطبيق	الفصل الأول
من 06 إلى 09	الإطار التصوري، المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، المعايير المحاسبية ومدونة الحسابات	مضمون النظام المحاسبي المالي	الفصل الثاني
من 10 إلى 24	العمليات الاجبارية، الوثائق الثبوتية والدفاتر المحاسبية، شروط وكيفية مسك محاسبة مالية عن طريق انظمة الإعلام الآلي.	تنظيم المحاسبة	الفصل الثالث
من 25 إلى 30	محتوى الكشوف المالية، هدف الكشوف المالية وكيفية وعرض الكشوف المالية	الكشوفات المالية	الفصل الرابع
من 31 إلى 36	شروط وكيفيات وطرق وإجراءات وإعداد ونشر الحسابات المدججة والحسابات المركبة	الحسابات المجمعة والحسابات المدججة	الفصل الخامس
من 37 إلى 40	الغرض من تغيير التقديرات والطرق المحاسبية وكيفية تغيير التقديرات والطرق المحاسبية	تغيير التقديرات والطرق المحاسبية	الفصل السادس
من 41 إلى 43	تاريخ دخول النظام المحاسبي حيز التنفيذ، الغاء المخطط الوطني للمحاسبة وأحكام نشر القانون 07-11 في الجريدة الرسمية	احكام الختامية	الفصل السابع

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

- 3 القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26 جويلية سنة 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها

جاء هذا القرار بالتفصيل الشامل لموضوع المحاسبة المالية والنظام المحاسبي المالي ويهدف هذا القرار إلى تحديد كفاءات تطبيق أحكام المواد السابقة من المرسوم التنفيذي 08-156 المحالة إلى الوزير المكلف بالمالية . كما يجوي هذا القرار على ثلاث ملاحق الملحق الأول يحدد قواعد التقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والنواتج ومحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ويحدد الملحق الثاني للقرار نظام المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، أما الملحق الثالث فيجوي معجماً يتضمن تعاريف المصطلحات التقنية المحاسبية . مقسم هذا القرار إلى أربعة أبواب تحتوي على:¹

الباب الأول: قواعد تقييم الأصول والخصوم الأعباء والنواتج وإدراجها في الحسابات،

-الباب الثاني: عرض الكشوف المالية.

-الباب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها.

-الباب الرابع: المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

- 4 قرار رقم 72 مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة

حسب الجريدة الرسمية رقم 19 مارس 2009 يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية، -وذلك خلال سنتين متتاليتين، مسك محاسبة مالية مبسطة :

1-النشاط التجاري:

-رقم الأعمال 10 ملايين دينار .

-عدد المستخدمين 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل .

2-النشاط الإنتاجي والحرفي :

-رقم الأعمال 06 ملايين دينار.

-بالنسبة لعدد المستخدمين 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

3-نشاط الخدمات ونشاطات أخرى :

رقم الأعمال 03 ملايين دينار.

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

- بالنسبة لعدد المستخدمين 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

5-التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.¹

تتضمن هذه التعليمة، الطرق والإجراءات الواجب اتخاذها لأجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ويكون قد تم التأكد من وزارة المالية -المجلس الوطني للمحاسبة- *CNC* على بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من تاريخ 01 جانفي 2010 بعد أن تأجل في السابق عن التاريخ المقرر وهو 01 جانفي 2009 كما نص على ذلك القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي .وحسب ما ورد في التعليمة فإن هذه المرجع المحاسبي الجديد سيحدث تحولا عميقا بما أدخله من تغيرات مهمة جدا على مستوى التعاريف، المفاهيم قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذلك طبيعة محتوى القوائم المالية التي يقع واجب إعدادها على عاتق المؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية. ولقد تجسدت هذه التغيرات أساسا في :

- تبني الحلول الدولية التي تقرب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة المحاسبية العالمية، وهو ما يسمح بإيجاد محاسبة تعمل بشكل متوافق مع الاقتصاد الحديث.

- توضيح المبادئ والقواعد الذي يجد من مخاطر التدخل في المعالجات اليدوية في القواعد وكذا فحص الحسابات .

- التكفل باحتياجات المستثمرين الحاليين أو المستقبليين من خلال تمكينهم بمعلومات مالية حول المؤسسة تكون موحدة تسمح وتتيح إمكانية المقارنة وتساعد على اتخاذ القرارات.

- تمكين المؤسسات الصغيرة من اعتماد محاسبة مبسطة.

يعتقد أن نتجت هذه التعبيرات حسب نص التعليمة-عن دور المحاسبة الذي يجب أن يرتبط بالواقع الاقتصادي لمعاملات المؤسسة أكثر من ارتباطه بالطبيعة القانونية لهذه المعاملات، (وهو المبدأ المعتمد العمل به في الثقافة المحاسبية الانجلوسكسونية، "مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني "

ولقد تضمنت التعليمة بالخصوص مبادئ عامة حول الانتقال بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية

لسنة 2010 وكان الكيانات أوقفت حساباتها استنادا للنظام المحاسبي المالي وبالنتيجة فإن هذا النظام يطبق بأثر رجعي.

¹ التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29/10/2009 حول اول تطبيق لنظام المحاسبي المالي scf

6- المرسوم تنفيذي رقم 09-110 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 هـ الموافق لـ 07 أبريل سنة 2009، يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

احتوى المرسوم على الإجراءات التنظيمية التي تطبقها الكيانات وذلك عندما تكون محاسبتها ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وعندما تساهم هذه الأنظمة في إثبات تسجيل محاسبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة وتمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي كما في حالة العادية (عدم إدخال الأنظمة)، سواء من حيث وجوبه الدعامة الثبوتية، والإجراءات الشكلية الأخرى (عدم الشطب والتعديل والحذف وتعريف الكيان...، وكذلك إجراءات حفظ البيانات والمعطيات المحاسبية.

7- القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 هـ الموافق 29 جوان سنة 2010 م المتعلق بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد:

يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات دراسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

لا يمكن أي خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد التسجيل في جدول المصنف الوطني

للخبراء المحاسبين أو في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لم ما يعتمد مسبقا من الوزير المكلف بالمالية.

بموجب هذا القانون:¹

أصبح منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية.

- مراقبة النوعية المهنية و التقنية لأعمال الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين تحول إلى وزير المالية.

- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني .

المعروف أن منهجية تطبيق أي قانون - خاصة إذا كان يمثل التشريع المحاسبي، - يتطلب الانتقال خمس مراحل:

1- إصدار النص الإطار العام القانون.

2- إصدار النص التطبيقي والذي يشرح بعض مواد القانون* المرسوم التنفيذي.

3- إصدار المعايير المحاسبية، التي هي الموجه الأساسي للعمل المحاسبي.

¹ مداني بن بالغيث، قريدة عوينات، الاصلاح المحاسبي في الجزائر دراسة تحليلية تقييميه، الملتقى العلمي الدولي حول: "الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 29 و 30 نوفمبر 2011. ص.04

4- إصدار مدونة الحسابات التي تضمن التجانس في المعالجة المحاسبية.

5- إصدار توجيهات المنظمة المهنية التي تكمل النقص الذي ظهر أثناء التطبيق.

حتى منتصف سنة 2009، صدرت المستويات الأربعة الأولى، حيث صدر القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي وصدر المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام قانون 07-11-المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، والقرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات.

صدر مقرر يوضح الإجراءات الواجب إتباعها للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، أي عملية المقابلة بين الحسابات القديمة والحسابات الجديدة لأن ميزانيات سنة 2010 ستكون حسب النظام المحاسبي المالي.

كما صدر قانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والقرارات والمراسيم الأخرى التابعة لهذا القانون.

المطلب الثالث: قواعد وإجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

خصص القانون 07-11 الفصل السادس منه إلى تغيير الطرق والتقديرات المحاسبية، ونص على أن تغيير الطرق المحاسبية لا يتم إلا إذا كانت مفروضة بنص قانوني جديد أو إذا كانت تسمح بتحسين نوعية القوائم المالية المعروضة للمؤسسة المعنية .

وقد تناول المرسوم التنفيذي رقم 08/156 في المادتين 15 و 20 منه والقرار الصادر في 26/07/2008 في الفقرتين 138-2 و 138-3 منه تغيير الطرق المحاسبية وشروط القيام بإعادة المعالجة بأثر رجعي .

كما بينت التعليمات الوزارية رقم 02 المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي مختلف الإجراءات والمراحل الواجب إتباعها من أجل إنجاز هذه العملية الصعبة والحساسة، وتحاول هذه التعليمات بذلك ضمان تحقيق التوافق والانسجام بين المؤسسات في الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي .

1-الإجراءات الواجب وضعها وإتباعها

يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 كما لو كانت المؤسسات قد أوقفت *أغلقت* حساباتها استنادا إلى أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي وبالنتيجة فإن هذه الأخيرة تطبق بأثر رجعي بحيث يجب¹ : إعداد ميزانية افتتاحية بتاريخ 01/01/2010 متوافقة مع قواعد التنظيم الجديد،

¹ -التعليمات رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 / 10 / 2009 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي ص 3-5.

-إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009 وفق التنظيم الجديد لضمان عملية المقارنة بين المعلومات المالية لسنة 2009 مع تلك المتعلقة بسنة 2010 المتضمنة جميعا في القوائم المالية لسنة 2010.

-تحميل في الأموال الخاصة للميزانية الافتتاحية التعديلات الناتجة عن إعادة المعالجة المنصوص عليها وفق هذا التنظيم.

-تضمن الملحق لشروحات مفصلة حول أثر الانتقال إلى النظام الجديد وخاصة على الوضعية المالية، الأداء المالي وعرض تدفقات الخزينة.

-الأخذ بالاعتبار الأصول والخصوم غير المسجلة في السابق والتي ينبغي إعادة تسجيلها حسب قواعد النظام المحاسبي المالي.

2- إجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

من أجل تجسيد وتحقيق عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، فإنه يجب على المؤسسات أن تتبع المراحل التالية :

2. 1- إعداد مخطط حسابات

أرقت التعليمات الوزارية رقم 02 المشار إليها سابقا، بجدول كملحق يتضمن حسابات المخطط المحاسبي الوطني والحسابات التي تقابله في النظام المحاسبي المالي. وهذا بهدف تسهيل عملية تحويل الأرصدة من حساب إلى الحساب الذي يقابله وبالتالي إذا كانت المؤسسة تملك مخططا محاسبيا نموذجيا سيكون من السهل عليها إعداد مخطط حسابات وفق النظام المحاسبي المالي ومن ثم إدراجه في برنامج الإعلام الآلي الخاص بها .

2. 2- إعداد معالجة معلومات دورة 2009 وفق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي

باعتبار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي كتغيير للطرق المحاسبية، فإن حسابات 2009 يجب إعادة معالجتها بأثر رجعي وذلك لضمان القابلية للمقارنة وبالفعل فإن التطبيق الأول للتنظيم الجديد يفرض طرق أخرى مغايرة للتقييم والتسجيل والعرض فالحسابات السابقة ستعاد معالجتها كما لو كان المرجع الجديد مطبقا دائما. كما أن إعادة المعالجة هذه سينجم عنها اختلافات يتم تحميلها في الأموال الخاصة .

ومن الواضح والبدهي أن حسابات دورة 2009 قد تم تقديمها وعرضها وفقا لأحكام المخطط المحاسبي الوطني، وبالنتيجة فإن إقفال الحسابات الاجتماعية والمصادقة عليها وعرضها سيتم بطبيعة الحال.¹

¹ -بوعلام صالحى أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر الجزائر 2010، ص 64.

وفق هذا المرجع المحاسبي. تفرض إعادة المعالجة الأخذ بعين الاعتبار الأصول والخصوم التي لم تكن مسجلة وفق أحكام المخطط المحاسبي الوطني (على سبيل المثال عقود إيجار التمويل، الأدوات المالية، الضرائب المؤجلة، عقارات التوظيف برامج الإعلام الآلي المنجزة داخل المؤسسة مصاريف التطوير مئونات للتقاعد والخدمات المماثلة...)، وبالمقابل من الضروري كذلك استبعاد جميع الأصول والخصوم التي لا تستجيب لأحكام وتعريف وشروط النظام المحاسبي المالي (مثلا المصاريف الإعدادية مئونات الإصلاحات الكبرى الأصول الثابتة ذات القيم الضعيفة، المصاريف الواجبة التوزيع على عدة سنوات...

-إثبات الآثار الناتجة عن إعادة المعالجة:

إن إعادة المعالجة سينجم عنها فروقات يتم تحميلها ضمن الأموال الخاصة للميزانية المعاد معالجتها لسنة 2009، وذلك من أجل ضمان التساوي بين أرصدة ميزان الإقفال حسب المخطط المحاسبي الوطني وبين أرصدة ميزان الافتتاح حسب النظام المحاسبي المالي.

ومن المهم التنويه بأن هذه التغييرات بأثر رجعي لبعض عناصر القوائم المالية لسنة 2009، ناشئة فقط ضمن إطار عرض المعلومات المقارنة الظاهرة بالقوائم المالية لسنة 2010.¹

إعداد الميزانية الافتتاحية لسنة 2010:

بما أن إقفال حسابات سنة 2009 قد تم وفقا لمبادئ وقواعد المخطط المحاسبي الوطني فإن افتتاح حسابات 2010 سيكون وفقا لنفس الأحكام والقواعد وذلك احتراماً للمبدأ المحاسبي الذي يقضي بأن الميزانية الافتتاحية للسنة الحالية هي نفسها الميزانية الختامية للسنة السابقة (قبل توزيع الأرباح).

وبعد فتح الحسابات، فإن التسجيلات من حسابات المخطط المحاسبي الوطني إلى حسابات النظام المحاسبي المالي ومعالجة مختلف الحالات (الأخذ بعين الاعتبار حسابات الأصول والخصوم غير المسجلة وبالمقابل استبعاد بعض حسابات الأصول والخصوم المسجلة والتي لا تتوافق مع تعريف وقواعد النظام المحاسبي المالي) تؤدي إلى الحصول على حسابات النظام المحاسبي المالي فقط. وأثر هذه العمليات سيسجل ضمن "ح/11 ترحيل من جديد" كتعديل للنتائج الغير موزعه وكطريقة بديلة يمكن اقتراح القيام بتسجيل هذه التعديلات ضمن حساب فرعي خاص من حساب ترحيل من جديد يسمى "تعديلات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية.

¹ -التعليمة رقم 02، مرجع سابق ص 4.

- المعالجة المحاسبية خلال 2010 وإعداد القوائم المالية:

إن القوائم المالية لسنة 2010 سيتم إعدادها بموجب القواعد الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، ومن بين هذه القوائم نجد الملحق الذي يجب أن يتضمن بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة لسنة 2010 الشروح المتعلقة بالانتقال نحو النظام المحاسبي المالي وخصوصاً :
أثر الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وخصوصاً الوضعية المالية الأداء وتدفعات الخزينة.

-المقابلة بين الأموال الخاصة ثم بين النتائج المعروضة وفق المخطط المحاسبي الوطني وبين تلك المعروضة وفق النظام المحاسبي المالي نهاية (2008، 2009، 2010).

-معلومات حول إعادة المعالجة التي تم إجراؤها على القوائم المالية الافتتاحية (الأخذ بالاعتبار واستبعاد أصول، خصوم، مصاريف إيرادات، خسارة القيمة، استرجاع خسارة القيمة، القيمة العادلة في حالة ما اختارتها المؤسسة للتقييم.

-الاستثناءات الخاصة بالتطبيق بأثر رجعي:

كل الاستثناءات الواردة في التعليمات الوزارية هي اختيارية ويمكن اللجوء إليها من أجل القيام بعملية الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي حيث ترك استعمال هذه الاستثناءات الاختيارية للتقدير وتحت مسؤولية المؤسسة إلا أن اللجوء إلى هذه الاستثناءات يجب أن يكون محل شرح في الملحق.

- الاستثناء الأول يتعلق بحالة ما إذا كان مبلغ التعديل الخاص بسنوات سابقة غير قابلة للتحديد بصورة واضحة ودقيقة.

-الاستثناء الثاني يتعلق بحالة وجود أحكام عابرة أو مؤقتة تسمح أو تفرض معالجة أخرى.

-الاستثناء الثالث يتعلق بحالة ما إذا كانت إعادة معالجة عمليات حساب النتائج لسنة 2009 تستوجب القيام بأعمال يصعب على المؤسسة إنجازها.

-الاستثناء الرابع يتعلق بحالة ما إذا كان هذا التطبيق بأثر رجعي ليس له تأثير أو لا يساهم في إعطاء معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية¹

¹ -بوعلام صالح، مرجع سابق، ص 138-138.

المبحث الثالث: اثار ومزايا والصعوبات المنعكسة من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF .

إن تبني النظام المحاسبي المالي الجديد SCF في إطار المعايير المحاسبية الدولية يشكل تغيرا جذريا مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني PCN ، سواء في الجانب التصوري أو على مستوى مدونة الحسابات، قواعد التقييم وسير الحسابات، وكذا القواعد الجبائية.

المطلب الأول: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية.

حتى نعرف أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية يستلزم القيام بعملية المقارنة بين القوائم المالية المعدة حسب المخطط المحاسبي PCN والمعدة حسب النظام المحاسبي المالي SCF ، حيث سنذكر ونتطرق إلى أهم الاختلافات فيما يخص شكل القوائم المالية وكذلك المحتوى.¹

أولاً - أثر تطبيق النظام المحاسبي على عناصر الميزانية.

عند مقارنة الميزانية في كل من النظام المحاسبي المالي *SCF* والمخطط المحاسبي الوطني *PCN* نجد:

الجدول رقم 2 التالي يمثل: عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمخطط المحاسبي الوطني PCN

النظام المحاسبي المالي SCF	المخطط المحاسبي الوطني *PCN* لسنة 1975
تتكون الميزانية على 5 مجموعات،	تتكون الميزانية على :
في الأصول نجد :	1-الأموال الخاصة.
1-الأصول غير الجارية.	2-الاستثمارات.
2-الأصول الجارية.	3-المخزونات.
في الخصوم نجد:	4-الحقوق.
3-الأموال الخاصة.	5-الديون.
4-الخصوم غير الجارية ;	تعتمد الميزانية على معيار درجة السيولة المتزايدة في ترتيب
5-الخصوم الجارية.	الأصول ومعيار درجة الاستحقاق المتزايدة في ترتيب
تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية على معيارين	الخصوم، لكن هذا المعيار غير محترم تماما، فهناك عناصر
للتصنيف هما المعيار الوظيفي والمعيار السيولة بالنسبة	غير سائلة لها طبيعة استثمارية كسندات المساهمة
للأصول والاستحقاق بالنسبة للخصوم	

المصدر: صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، ص 220.

¹ عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائرية، "دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص 107.

الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي *SCF*: تتكون الميزانية حسب معايير المحاسبة الدولية على خمس 05 مجموعات: في -الأصول: الأصول غير الجارية، الأصول الجارية.

- في الخصوم: الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية. تعتمد الميزانية حسب معايير المحاسبة الدولية على معيارين مزدوجين للتصنيف المعيار الوظيفي ومعيار السيولة، فالمعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتهي إلى أحد الدورات المالية الآتية :

-دورة الاستثمار ← الأصول غير الجارية.

-دورة الاستغلال ← الأصول الجارية، الخصوم الجارية.

-دورة التمويل ← الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية.

وانطلاقا من ذلك يمكن ذكر أهم الاختلافات الموجودة بين النظام المحاسبي المالي *SCF* والمخطط المحاسبي الوطني *PCN* كما الآتي :

حسب القواعد الجزائرية فإنه يجب تقديم الميزانية في شكل جدول تخطيطي، وهو جدول لا يسمح بعملية المقارنة مع الدورة السابقة، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 فإنه لا يشير إلى نموذج العرض غير أنه يلزم بتقديم على الأقل فترة للمقارنة.¹

- في المخطط المحاسبي الوطني PCN يتم تصنيف الأصول حسب درجة السيولة وفي الخصوم حسب درجة الاستحقاق، أما في النظام الجديد فيتم التصنيف حسب الجاري وغير جاري، فالأصول غير الجارية هي العناصر التي سيتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في أجل يتجاوز 12 شهر بينما الأصول الجارية هي التي يتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في 12 شهرا التالية لتاريخ الإقفال، وكذلك الخصوم الغير جارية هي الخصوم التي يتم إطفائها في أجل يتجاوز 12 شهر أما الخصوم الجارية فهي التي يتم إطفائها خلال 12 شهر التالية لتاريخ الإقفال.

حسب المخطط المحاسبي الوطني (PCN) تظهر في الميزانية أرصدة الحسابات التي تحصل عليها بتجميع الحسابات الفرعية إلى أن تصل إلى الحسابات الرئيسية بينما في النظام الجديد ستجد المؤسسة نفسها مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع بعض الحسابات بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية ونفس الشيء بالنسبة للخصوم.

-المخطط المحاسبي الوطني PCN الحالي يتميز بالجمود بالنسبة للعناصر والبنود التي يجب أن تظهر فيه، بينما النظام المحاسبي المالي الجديد SCF يتميز بالديناميكية بحيث يمكن تكييف العناصر الظاهرة حسب المؤسسة المعنية وحسب حاجتها إلى المعلومات.

¹ .مُجد بوتين، المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 47.

في النظام المحاسبي المالي يتم إضافة بعض العناصر المهمة في القوائم المالية مثلا الاستثمارات المحصل عليها بقرض إيجاري وحذف بعض العناصر غير المهمة مثل المصاريف الإعدادية.

ثانياً- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جدول حسابات النتائج.

عندما يتم المقارنة بين جدول حسابات النتائج في كل من النظام المحاسبي المالي SCF والمخطط المحاسبي الوطني PCN نجد:

الجدول رقم 3 التالي مثل: حساب النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمخطط المحاسبي الوطني PCN.

النظام المحاسبي المالي SCF	المخطط المحاسبي الوطني PCN لسنة 1975
تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها (جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة) وتصنف حسب وظيفتها (جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة)، والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها كما في مخطط محاسبي وطني، بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، وهذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية.	صنف الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج، حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في الصنف الثامن.

المصدر: صلاح حواس، مرجع سابق، ص 221.

- جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي SCF¹:

تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها (حساب النتائج حسب الطبيعة) وتصنف حسب وظيفتها (حساب النتائج حسب الوظيفة) والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص كما في المخطط المحاسبي الوطني، بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، وهذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية.

- بعض النفقات والإيرادات والأرباح والخسائر لا تمر على صنف النفقات وصنف الإيرادات، بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادات أو نقصان ونتيجة الدورة تظهر في ح /12.

- عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الاستغلال، تضاف العناصر الاستثنائية على سبيل البيان في قائمة النتائج.

- تحسب الضريبة على الأرباح وعلى أساس نتيجة الدورة وتصحح بعناصر الضرائب المؤجلة.

¹ صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، ص 221.

وانطلاقاً من ذلك يمكن ذكر أهم الاختلافات الموجودة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمخطط المحاسبي الوطني PCN كما يلي: ¹

- تعد قائمة جدول حساب النتيجة حسب النظام المحاسبي المالي وفق منظورين: المنظور التقليدي حسب الطبيعة كما هو عليه في PCN مع اختلاف مستويات المعالجة، أما المنظور حسب الوظيفة فمعناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية ويعتبر هذا المنظور اختيارياً وليس إجبارياً ويتطلب وضع نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في النظام القديم PCN.

- حسب النظام المحاسبي المالي فإن شكل جدول حسابات النتيجة يقدم معطيات عن الدورة السابقة يفرق جدول حساب النتيجة بين نتيجة العمليات والنتيجة المالية ويكون مرجع لبعض الأرصدة الوسيطة المعروفة على المستوى العالمي، بالإضافة أن النتيجة التي تظهر في جدول حساب النتيجة تعتبر مؤشر لأداء التسيير في المؤسسة بالرغم من إنها تحتوي على عمليات لها خصائص اجتماعية وتكاليف استثنائية.

المطلب الثاني: عوائق و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية.

أولاً: عوائق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية:

1- الآثار المتوقعة لنظام المحاسبة المالية على جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسات :

إن تحديد أهداف نظام المحاسبة المالية وبنائه على أساس معايير دولية وعناصر التكنولوجيا، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية وهذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق نظم معلومات محاسبية حديثة . ولقد توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تبنى عليها نظم المعلومات المحاسبية الحديثة لتوفر الخصائص التالية للمعلومات المحاسبية الدولية: ²

1-1- الملائمة: تعتبر من أهم الخصائص الواجب أن توفرها الأنظمة المحاسبية المبنية على المعايير المحاسبية الدولية في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي. وتمتلك

¹ عمر الفاروق زرقون، انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجانبية في المؤسسة، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمة الأبار "ENSP" مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، سبتمبر 2011، ص 128

² قورين الحاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي scf على تكلفة وجود المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 278.

المعلومات خاصة الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتها الماضية .

كما تعني مدى كفاءة هذه التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب .

ولأجل تحقيق صفة الملائمة يجب على نظام المحاسبة المالية أن يوفر الصفات النوعية الفرعية التالية :

أ - **التوقيت المناسب**: أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات.

ب - **القدرة على التنبؤ**: عند التكلم عن التنبؤ فإن الذهن والتفكير يذهب للمستقبل وحالات عدم التأكد أي احتمال لا يصل إلى 100% والقدرة على التنبؤ لا تعني وضع احتمال بنسبة 100% ولكن تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية. وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقرينة للواقع فإنها تكون أكثر ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها والقيام بمعالجتها.

ج - **التغذية العكسية (القدرة على إعادة التقييم)**: تعتبر التغذية الراجعة أو العكسية من مكونات أي نظام معلوماتي، فهي من مكونات النظام المحاسبي وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المؤسسة. وقد رأت المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب على مستخدمي المعلومات أن يكونوا قادرين على مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي.

2-1 **الموثوقية والشفافية**: تتعلق خاصية الموثوقية والشفافية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية والشفافية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.¹

وهذا ما تنصت عليه المادة 10 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي الصادر في الجريد الرسمية العدد 47 والتي تنص على: "ان تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها."

وممكن أن نقوم بتعريفها بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة، ويتحقق ذلك بتوافر العناصر التالية :

¹ قورين الحاج قويدر، مرجع سابق، ص 278-279

- أ - صدق التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها .
- ب - إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات: وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح .
- ج - الحيادية: وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين، إذن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات آمنة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.
- ثانيا: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

- لأن الاقتصاد الجزائري والمؤسسات بشكل خاص تعيش واقعا ربما يكون عائقا أمام هذا النظام الجديد، ومن التحديات التي تواجه تطبيق هذا النظام في الجزائر نجد على العموم:¹
- صعوبة التخلي على النظام القديم الذي تأصل وتجدد في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لمدة جيل كامل أي 33 سنة (منذ سنة 1976).
- تكيف الأنظمة التسييرية لمختلف المؤسسات الخاضعة لهذا النظام مع نظام المحاسبة الحالي والتلاؤم مع نقائصه.
- من المعروف أن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة فكيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هذه الحالة بين عشية وضحاها .
- تدرب المحاسبون والخبراء على النظام المحاسبي الحالي لسنوات عديدة وأتقنوه، وهناك من عمل به لمدة أكثر من 20 سنة فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد وخاصة أنه من المفترض أن يتم تطبيق نظام المحاسبة المالية ابتداء من سنة 2009 ويتم إلغاء أحكام 35-75.
- لا يوجد إطارات خبيرة بالنظام الجديد بل العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه .
- لم يتم اعتماد هذا النظام الجديد في المراكز التدريبية لحد الآن مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هذا النظام - .
- من المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليأتي أكله وهذا ما يعرفه المسيرون والمسئولون في المؤسسات الاقتصادية .

¹ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد *IAS/IFRS* في الجزائر، مجلة شمال افريقيا - العدد السادس - جامعة الشلف، الجزائر، ص306-307.

- النظام الجديد هو نظام يهدف إلى تحقيق المصدقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحكومة الشركات، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسسية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات وسلوكات متراكمة .
- تكون الأهداف المحاسبية السابقة راسخة في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من اجل تغييرها.
- صعوبة تغيير الذهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف وقواعد واتفاقيات .
- غياب الرابط بين المحاسبة والجباية، فهذا الاتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة وتفادي التهرب الجبائية وأهمية الجباية كمصدر للتمويل.
- هل يكون نظام محاسبي واحد على مختلف المؤسسات أو يكون هناك تمييز بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، الحسابات الفردية والجماعية .
- عدم مقدرة العديد من المؤسسات الجزائرية على تحمل نفقات التحول إلى النظام المحاسبي الجديد نظرا لضخامة التكاليف .
- غياب الرؤية الاستراتيجية والتخطيط السليم للدخول في النظام المحاسبي الجديد الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة في التسيير وتعطل قطاع المؤسسات الاقتصادية .
- غياب البحوث والدراسات الاقتصادية حول نظام المحاسبة المالية.
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية، باعتبار أن نظام المحاسبة المالية نظام متطور يعتمد على عناصر التكنولوجيا خاصة تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال .
- غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجبائية.

المطلب الثالث: مزايا وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

أولا: مزايا النظام المحاسبي المالي SCF¹ :

- سوق هذا النظام المالي الجديد مجموعة من الامتيازات يمكن سردها في ما يلي :
- يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط الوطني المحاسبي.
- يقدم الشفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية التي يسوقها الأمر الذي من شأنه تقوية مصداقية المؤسسة.
- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية.

¹ عاشور كتوش، مرجع سابق، ص 297

- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية.
- يشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين.
- يحفز بروز السوق المالية مع ضمان سيولة رؤوس الأموال.
- يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية.
- يسهل رقابة الحسابات التي يستند من الآن فصاعدا على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح.
- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تديرا أمنيا ماليا يشارك في استرجاع الثقة.
- الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية.
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.
- إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق العربية وحتى الدولية.
- توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.

يتميز النظام المحاسبي في أغلب المنشآت الإدارية، والصناعية، والتجارية بالمميزات الآتية:¹

● مبررات العمليات المالية:

هي من أفضل المميزات الخاصة في النظام المحاسبي. إذ يعتمد على تقديم مجموعة من الوسائل التي تُساعد الإدارة في تنفيذ العمليات المالية دون حصول أي تعقيدات أثناء العمل. وخصوصاً عند استخدام النظام المحاسبي المعتمد على الحاسوب، والذي يُساهم في الحصول على النتائج المالية بطريقة سريعة

● **إحصاءات الأعمال:** هي عبارة عن مجموعة من النتائج الرقمية للعمليات المحاسبية والمالية، والتي يُوفرها النظام المحاسبي ضمن بيئة العمل، مما يُساعد المدراء والمسؤولين عن العمل في المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة وتطبيق الإجراءات التي تُساعد على تدارك الأخطاء، والعمل على تصحيحها في حال حدوثها.

● هيكلية البيانات:

¹ معلومات مستخرجة من الموقع www.startimes.Com عزوز علي وآخرون، متطلبات تكيف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، تم التصفح بتاريخ 2015/03/10، 20:10، ص07.

هي من الوسائل والطرق الحديثة التي تُستخدم في جمع البيانات المتشابهة معاً وفقاً لأسمائها، أو أرقامها، أو أيّ تصنيفاتٍ أخرى يستخدمها النظام المحاسبي في المؤسسة، وتُساعد هيكلية البيانات في سهولة الحصول على المعلومات المحاسبية.

ثانياً: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الجزائرية

لقد قامت الجزائر منذ انتهاجها نظام اقتصاد السوق بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية كل هذه الإصلاحات كانت مركزة على جانب واحد فقط يهدف إلى إنقاذ الجهاز الإنتاجي لتحقيق التنمية المنشودة، ولم يتم التركيز على جانب أنظمة ال تسيير في المؤسسات الاقتصادية والتي لها الدور الكبير في تحقيق قفزة نوعية لهذه المؤسسات، ولكن منذ بداية القرن الواحد والعشرين ومع ضغط المتغيرات الدولية على الاقتصاد الجزائر وضعف أنظمة التسيير في المؤسسة، فكرت الجزائر في تبني نظام محاسبي جديد SCF يتوافق مع التغيرات المالية والمحاسبية الدولية و تم اختيار النظام المحاسبي المالي

أ- صعوبات متعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات:

- الاقتصاد الجزائري والمؤسسات بشكل خاص تعيش واقعا ربما يكون عائقا أمام هذا النظام الجديد، ومن الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام في الجزائر نجد على العموم:¹
- صعوبة التخلي على النظام القديم الذي تأصل وتجذر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لمدة جيل كامل أي (33 سنة) منذ سنة 1976 .
- من المعروف أن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة فكيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هذه الحالة بين عشية وضحاها .
- تدرب المحاسبون والخبراء على النظام المحاسبي السابق لسنوات عديدة وأتقنوه، وهناك من عمل به لمدة أكثر من 20 سنة فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد .
- لا يوجد إطارات خبيرة بالنظام الجديد بل العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون الكثير عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه .
- اعتماد هذا النظام الجديد في المراكز التدريبية ل حد الآن ما زال ضعيفا مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هذا النظام .

¹كتوش عاشور، مرجع سابق، ص 306.

- من المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليأتي أكله وهذا ما يعرفه المديرون والمسؤولون في المؤسسات الاقتصادية .

- النظام الجديد هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد ما أو يصطلح عليه بحكومة الشركات، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسسية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات وسلوكيات متراكمة .

- تكون الأهداف المحاسبية السابقة راسخة في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها .

- صعوبة تغيير الذهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف وقواعد واتفاقيات .

- نقص البحوث والدراسات الاقتصادية حول نظام المحاسبة المالية .

ب- بصعوبات تقنية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

يمكن تلخيص هذه الصعوبات في النقاط التالية :

- صعوبات متعلقة بتقديم المعلومات المالية وذلك أن هذا المعيار يقضي بتقديم معلومات منفصلة خاصة بكل قطاع من قطاعات المؤسسة خاصة في الحالات التي تكون فيها مردودية ومخاطر كل قطاع مختلفة .

- ضرورة تقديم معلومات خاصة بالقطاعات الموزعة جغرافيا بالتفصيل وخاصة إذا كانت مردودية ومخاطر مختلفة عن القطاعات الأخرى .

- صعوبات متعلقة بتحديد ربح أو خسارة التشغيل وهي تخصيص التكاليف المشتركة: وهي عبارة عن التكاليف التي تتحملها المؤسسة من أجل منفعة أكثر من قطاع من قطاعات المؤسسة .

- صعوبات متعلقة بتطبيق المعيار المحاسبي رقم "02 المخزون": وفي هذه النقطة يمكن إيجاز أهم الصعوبات في التغيرات التي تطرأ على معالجة عناصر المخزون في المؤسسة:

- صعوبات متعلقة بضرورة تحميل جميع التكاليف الخاصة بشراء المخزون في القيمة الإجمالية للمخزون، وهنا تشير أن هناك بعض التكاليف يصعب أو تثير مجموعة من التساؤلات عن مدى إمكانية تحميلها لتكلفة المخزون لتكلفة

المخزون في إمكانية تحميلها لتكلفة المخزون ويتعلق الأمر: بتكاليف الاقتراض، وفروق أسعار العملات الأجنبية

- اعتبار مخزون قطاع الغيار، وفقا لهذا المعيار، من عناصر الأصول الملموسة، وهو ما سوف يطرح صعوبات كبيرة في

متابعة هذا العنصر، خاصة في ظل الضعف الواضح من حيث المتابعة والإمكانات في الجزائر الخاص بعناصر الأصول

الثابتة.

- صعوبات متعلقة بتحديد قيمة التخفيض في عناصر المخزون، وطبقا لهذا المعيار فإنه لا يمكن تحديد الانخفاض في ما إذا كانت سرعة دوران المخزون بطيئة (كما هو معمول به) وإنما يسجل التخفيض فقط عندما تكون تكلفة المخزون أكبر من القيمة القابلة للتحقيق (التي تعرف على أنها سعر البيع المقدر في الظروف العادية لأعمال المؤسسة ناقصا التكاليف المقدرة لاستكمال المخزون، وأيضا التكاليف الضرورية لإنجاز عملية البيع)، وهنا يثار سؤال هام: وهو كيف يمكن تحديد أو معرفة هذا السعر في المؤسسات التي تعمل في اقتصاديات نامية لا تتوفر على أدنى حد من الإحصائيات، ومؤشرات الأسعار، والأسواق وكذلك ضعف نظام المعلومات حتى على مستوى المؤسسة .

- صعوبات متعلقة بتطبيق المعيار المحاسبي رقم " 16 الممتلكات والمصانع والمعدات " ويمكن ملاحظة الصعوبات العملية في تطبيق هذا المعيار فيما يلي¹:

ينص هذا المعيار على ضرورة التسجيل المنفصل لجميع العناصر المكونة لاستثمار معين، والتي تكون فترة حياتها (أو بالأحرى منفعتها) مختلفة، ولهذا يصبح التسجيل المحاسبي لهذه العناصر جدا، فالأصول المركبة مثل المباني المحتوية على مكونات متباينة مثل مصنع التسخين، وأسقف، والمصعد، عناصر هيكلية أخرى، فيتم تسجيلها في عدة حسابات منفصلة لتسهيل إهلاكها على مدى فترات متفاوتة.

صعوبات تحديد الفترة المنعية لاستثمار (أو الأصل)، نظرا لأنه يتطلب تحويل هذه المهمة من المحاسب الذي كان يحدد هذه الفترة الجبائية، إلى الموظفين المباشرين الذين يسيرون هذه الاستثمارات، وهو ما يتطلب منهم ما يتطلب منهم خبرة وتكوين مستمر على أن هذا المعيار يقضي بضرورة مراجعة الفترة المنعنية لهذا الاستثمار من فترة إلى أخرى، وهو ما يعقد العملية أكثر.

ج- صعوبات متعلقة بضعف ملائمة القوانين الجبائية مع النظام المحاسبي المالي SCF

المؤسسة ملزمة بتزويد المصلحة الجبائية بنتيجتها هذا كي تدفع التزاماتها الضريبية وهذا حسب المعدل الضريبي الحقيقي، وهذا يدعى المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، هناك قواعد في المرجع الجديد لا تتوافق مع الجبائية وهي تخص بعض العناصر من بينها :

- تقنيات الإهلاك وتناقص الأصول أو إثبات تدني القيم.
- تقنيات تمويل الديون والحقوق بالعملة الأجنبية.
- تسجيل عمليات الإيجار التمويلي dail credit والضرائب المختلفة.

¹ المرجع السابق، ص 307-308.

- تقييم بعض الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة عند تاريخ حيازتها محاسبة المبالغ الواجب تسديدها أو تحصيلها يجب أن تسجل قيمتها المستحدثة (قيمة المنفعة) وهي محددة بمعدلات فائدة.
- المعالجة المحاسبية للضرائب وبالأخص الضرائب المختلفة، يمكن أن يحدث تفاوت بين تاريخ تحمل التكلفة الجبائية محاسبيا وتاريخ تحمل نفس التكلفة لتحديد النتيجة الخاضعة.
- فائض القيمة على المدى الطويل والنتائج المتحصل عليها من التنازل عن الإستخدامات أو العمليات الاستثنائية مثل التعويض عن نزع الملكية.
- العمليات غير المسجلة في النتيجة المحاسبية لكن أخذت بعين الاعتبار عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة على النتائج.
- المئونة ذات طبيعة جبائية (مئونة الاستثمارات المستقبلية، مئونة جزافية محتملة على الخسائر المستقبلية للاستثمارات في الخارج...) ما يجب إعادة النظر ومراجعة القانون التجاري وكذا قانون الضرائب والرسوم المماثلة والجبائية الآن المرجع الجديد بعيد كل البعد عن الجبائية الجزائرية.
- بالنسبة للقانون التجاري يجب تعديل المواد من 9 إلى 18 المنشورة حسب الأمر رقم 75-59 أبريل 1975 المرسوم التشريعي رقم /93 08 ل 26 أبريل 1993 وهذه النصوص متعلقة ب¹ :
 - الالتزامات المحاسبية.
 - المعلومات المحاسبية والمالية.
 - قواعد تقييم السلع.
 - المراقبة الخارجية.
 - قواعد تحضير وتقييم الحسابات السنوية
- أما بالنسبة لقانون الضرائب المباشر المماثلة فأهم المواد المعنية بالتغير هي :
- المادة 10: الربح أو الدخل الخاضع للأشخاص الطبيعية.
- المادة 138 كرر: مجموعات المؤسسات.
- المادة 141: التكاليف المطروحة.
- المادة 144: الإعانات الممنوحة من طرف الدولة.
- المادة 170: تكاليف البحث العلمي.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 75-59 أبريل 1975 المرسوم التشريعي رقم /93 08 ل 26 أبريل 1993 المتعلق بالقانون التجاري.

- المادة 174: نظام الإهلاك.
- المادة 186: فائض إعادة تقييم الاستخدامات المالية .
- ويجب على الإدارة الجبائية أن تقصد على ثلاث نقاط أساسية:
- حفظ العلاقة الموجودة بين المحاسبية والجبائية مع اقل معالجة جبائية ممكنة.
- عندما تكون المعالجة لازمة يجب أن تكون سهلة وبسيطة.
- ضمان استقرار الوعاء الجبائي.

خلاصة الفصل

بعد دراسة النظام المحاسبي المالي اتضح أنه وليد التغيرات الناتجة عن الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في المجال الاقتصادي والمالي والذي يهدف إلى تحديد الطرق السليمة لقياس العمليات والممارسات المحاسبية واستخلاص المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها من طرف الجهات المعنية تنشيطاً للمعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها والمعمول بها. وهذا في ظل اقتصاد متفتح على العالم التي تمس جميع المجالات خاصة الاقتصادية منها، بالإضافة إلى مظاهر الشراكة ودخول المؤسسات المتعددة الجنسيات.

إن تطبيق نظام محاسبي مالي سيؤدي إلى التغيير في العادات والممارسات المحاسبية السابقة ويؤثر على الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسات بسبب غياب التكوين والتدريب على النظام المحاسبي الجديد إلا أنه من ناحية أخرى فلا يمكن أن يعطي النظام المالي المحاسبي ثماره وهو يطبق في مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة ومؤهلة لتطبيق هذا النظام ولاسيما افتقارها إلى مسيرين يعطون الأهمية البالغة من شفافية ودقة والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة، بالإضافة إلى نقص وقد يكون انعدام في بعض المؤسسات لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة .

الفصل الثاني

دراسة ميدانية

التمهيد:

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لموضوع البحث، حيث تهدف هذه الدراسة الى التطرق للاستجابات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للموضوع والذي يشير إلى عملية تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF داخل المؤسسات الاقتصادية من طرف محاسبي المؤسسات الاقتصادية، ولقد استخدمنا أسلوب العينة، وذلك لاختبار فرضيات الموضوع من خلال الاستبيان ، وهذا لأجل تبين موضوع البحث.

ولالإلمام أكثر بالدراسة الميدانية حيث تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المطلب الأول: بيانات الدراسة

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول: خصائص العامة للعينة

المطلب الثاني: إختبار ثبات وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

المطلب الثالث:دراسة العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تقوم الدراسة الميدانية أساساً على تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية وذلك من وجهة نظر محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والخبراء المحاسبين والاساتذة ومسيري المؤسسات.

المطلب الأول: بيانات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج التحليلي وذلك تمثيلاً مع متطلبات البحث، باعتباره أنسب المنهج في دراسة الظاهرة محل البحث، وذلك لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، وتعلق بعملية تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الجزائرية وذلك من خلال استخدام قائمة الاستبيان، واعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

✓ الفرع الأول: البيانات الثانوية

وهي تمثل بيانات الجانب النظري، واعتمدت على مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات والإطلاع على الدراسات السابقة حول النظام المحاسبي المالي SCF.

✓ الفرع الثاني: البيانات الأولية

هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع دراسي والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لخصر وتجميع البيانات ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (Excel) 2007 و برنامج (SPSS) الإصدار الواحد والعشرون (21).

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان

تناولنا في هذا المطلب كيفية إعداد الاستبيان، وهيكل الاستبيان وطرق معالجته.

✓ الفرع الأول: إعداد قائمة الاستبيان

استعنا في إعداد القائمة، على الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة أو المشار له من حيث المنهج والطريقة، حيث أمكن الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة قائمة الاستقصاء، وقد راعى في إعدادها أن تكون:

- أن تكن بسيطة وواضحة.
- أن تحتوي على أسئلة تمكن الفرد باختيار بديل من عدة بدائل.
- الاتصال المباشر بأفراد العينة.
- إيداع الاستثمارات على مستوى مكاتب محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وبعض المؤسسات.

- استخدام البريد الإلكتروني لبعض أفراد العينة .

أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان قد تم إعدادها على أسس مقياس ليكارت الخماسي (SCALE LIKERT) الذي يحتوي خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول المواضيع التي تم

التطرق من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم: (04) مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبان.

✓ الفرع الثاني: هيكل الاستبيان

إحتوى الاستبيان على اثنين وأربعين (42) سؤالاً توزعت على محورين:

المحور الأول: يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة متضمنة سبعة (07) أسئلة.

المحور الثاني: يتمثل في ثلاث اجزاء:

الجزء الاول: يضم أسئلة تتعلق بموضوع دوافع الانتقال الى النظام المحاسبي المالي SCF وتشمل تسعة اسئلة (09).

الجزء الثاني: يضم أسئلة تتعلق بالإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF وتشمل ثمانية اسئلة (08).

الجزء الثالث: يتضمن مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي SCF ويشمل ثمانية اسئلة (08).

جدول رقم (05): محاور المجموعة الثانية وعدد فقرات كل محور.

الرقم	المحاور	عدد الفقرات
01	المعلومات الشخصية	07
02	دوافع الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF	09
03	الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي SCF	08
04	مدى تطبيق المؤسسات للنظام المحاسبي المالي SCF	08

المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على بيانات الاستبيان)

✓ الفرع الثالث: معالجة الاستبيان

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تتضمنها استمارة الاستبيان وهذا تمهيدا لبناء قاعدة تحتوي على المعطيات المستخلصة من استمارات الاستبيان.

وبعد أن تم تحصيل عدد نهائي من الاستبيانات، تم الإعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (SPSS 21) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها الى معطيات ونتائج وكذا رسومات بيانية في شكل أعمدة أو دوائر، لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل للبيانات التي تم جمعها.

كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة حيث تم الإعتماد على الأساليب التالية:

1- **الوسط الحسابي:** يتم استخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب البنود والنتائج حسب أهميتها.

2- **الانحراف المعياري:** ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

3- **إختبار ألفا كرونباخ:** وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة، حيث بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللإستبانة بشكل عام 89% وهي نسبة تدل على مستوى جيد.

4- **معامل الصدق:** يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

5- **تحليل الانحدار البسيط:** بهدف اختبار فروض الدراسة.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدوده

✓ الفرع الأول: مجتمع الدراسة

حددنا في اختبار مجتمع الدراسة أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والقدرة على التحكم المتمثلين في خبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المعتمدين، بالإضافة الى مسري او مديري المؤسسات بحكم الخبرة.

وتتكون هذه العينة المختارة عشوائيا من مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات ومسيري المؤسسات والخبراء المحاسبين في ولاية الوادي، وقصدنا من تقسيم مجتمع الدراسة على النحو السابق لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على النتائج أكثر دقة.

✓ الفرع الثاني: عينة الدراسة

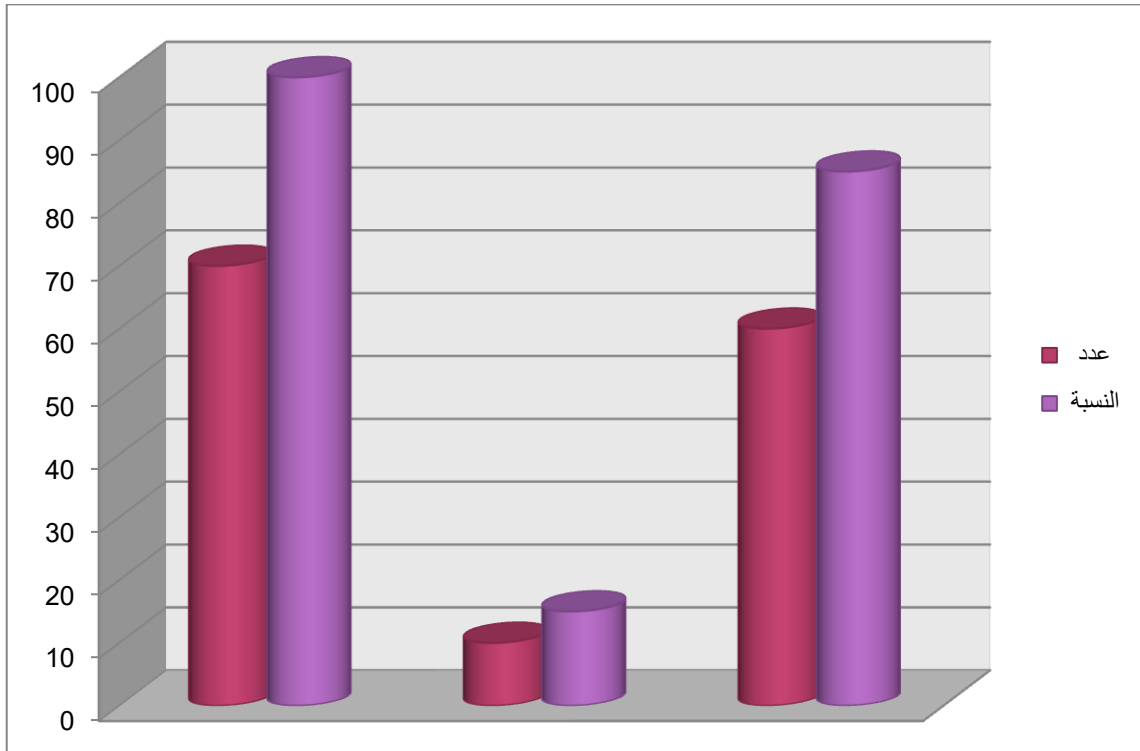
على غرار الدراسات التي تعتمد على الاستبيان فإنه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة مسبقاً، فقد تم توزيع 70 استمارة، وبعد عملية الفرز وجدنا انه استرد منها 60 استمارة.

جدول رقم(06): الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.

الاستبيان		البيان
النسبة	العدد	
%100	70	عدد الاستمارات الموزعة
%15	10	عدد الاستمارات غير المسترجعة
%85	60	عدد الاستمارات الصالحة

المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على بيانات الاستبيان)

الشكل رقم (01): الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان



المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على جدول رقم 6)

✓ الفرع الثالث: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في مايلي :

- الحدود المكانية : تمت هذه الدراسة بولاية الوادي لدراسة تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الجزائرية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين ذوي الاختصاص.
- الحدود الزمنية : يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه من 2017/02/01 الى 2017/05/15.
- الحدود البشرية : تستند هذه الدراسة لأراء وإجابات الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والحائزين على شهادة ليسانس فما فوق وشهادات أخرى في التخصص.
- الحدود الموضوعية : اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بالنظام المحاسبي المالي SCF دون غيره.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

بعد عملية الفرز وتفريغ الاستبيان تحصلنا على نتائج آراء أفراد العينة، سوف نحاول من خلال هذا المبحث تحليل تلك النتائج باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: الخصائص العامة للعينة

تتمثل خصائص العينة في مايلي:

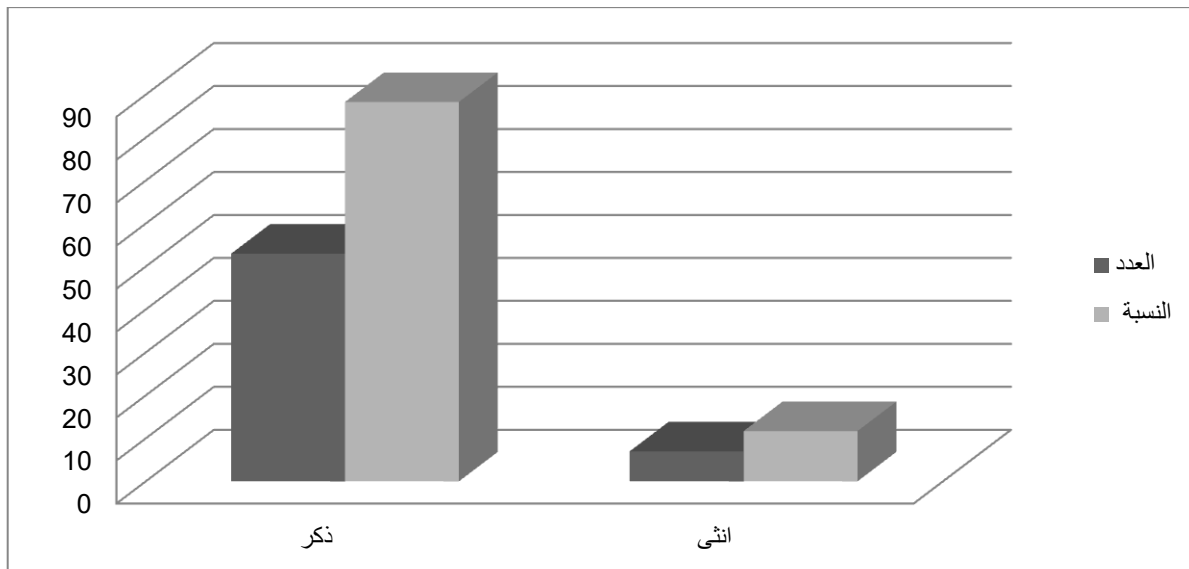
✓ الفرع الأول: خصائص العينة من حيث الفئة العمرية

جدول رقم: (07) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	53	% 88.3
انثى	7	% 11.7
المجموع	60	% 100

المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (02) تمثيل عينة الدراسة حسب الجنس .



المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS).

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة الأكبر كانت لفئة أقل من 35 الى 50 سنة بنسبة % 51.1 وتليها نسبة 37.8 لفئة أقل من 35، أما % 11.1 المتبقية حظيت بها الفئة التي أعمارها أكثر من 50 سنة.

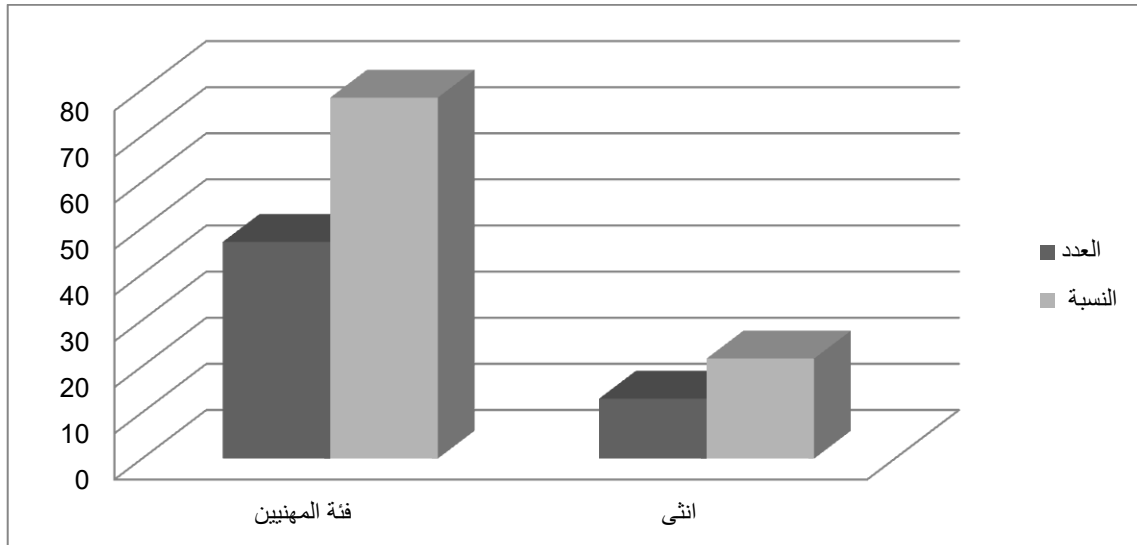
الفرع الثاني: خصائص العينة من حيث الوظيفة

جدول رقم: (08) توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الوظيفة	العدد	النسبة
فئة المهنيين	47	% 78.3
فئة الاكاديميين	13	% 21.7
المجموع	60	% 100

المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (03) تمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة .



المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على الجدول رقم 3).

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب فئة الوظيفة لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة الأكبر كانت لفئة المهنيين بنسبة 78.3% والفئة الاقل كانت فئة الاكاديميين بنسبة 21.7% .

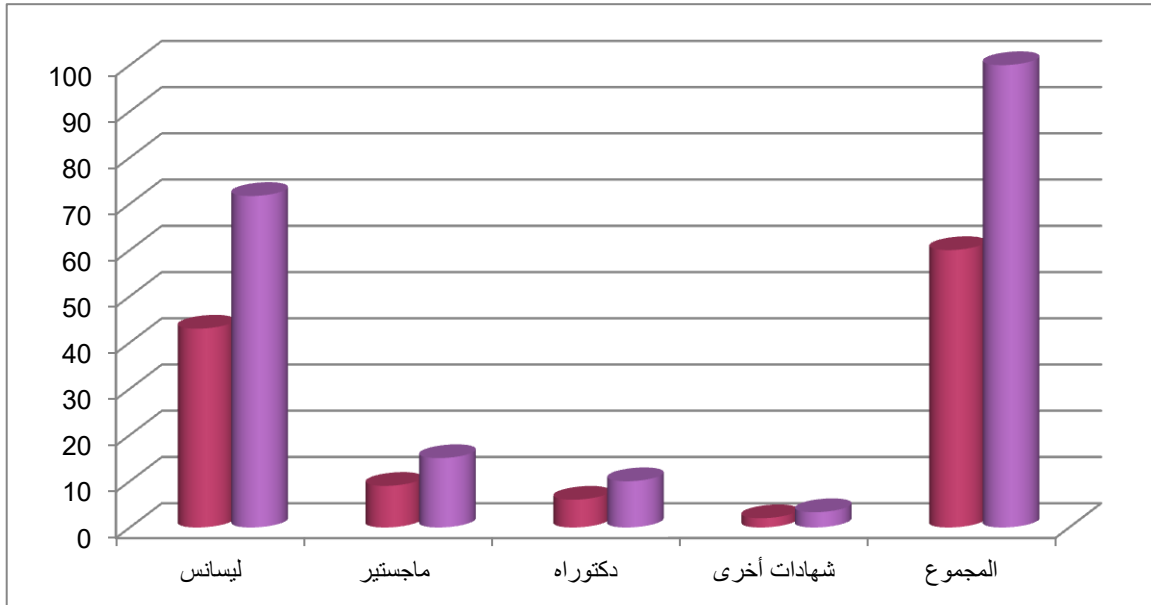
✓ الفرع الثالث: خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي

الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ليسانس	43	% 71.7
ماجستير	9	%15
دكتوراه	6	%10
شهادات أخرى	2	%3.3
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (04) يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على الجدول رقم 9).

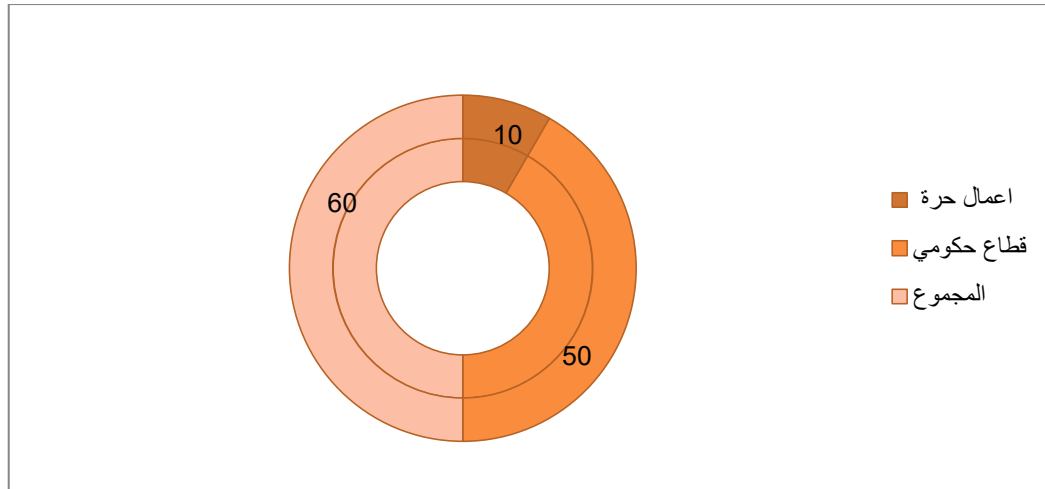
من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث نجد أن غالبيتهم حاصلون على شهادة ليسانس إن بلغ عددهم 43 بنسبة %71.7، ثم تليها فئة الحاصلين على شهادة ماجستير البالغ عددهم 9 بنسبة %15، وبعدها فئة الحاصلين على شهادات دكتوراه والبالغ عددهم 6 بنسبة %10، وفي الأخير شهادات أخرى والبالغ عددهم 2 بنسبة %3.3.

✓ الفرع الرابع: خصائص العينة من حيث القطاع الذي تنتمي اليه
الجدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة من القطاع الذي تنتمي اليه

القطاع	العدد	النسبة
اعمال حرة	10	%16.7
قطاع حكومي	50	%83.3
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (05) يمثل عينة الدراسة حسب القطاع الذي تنتمي اليه .



المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على الجدول رقم 10).

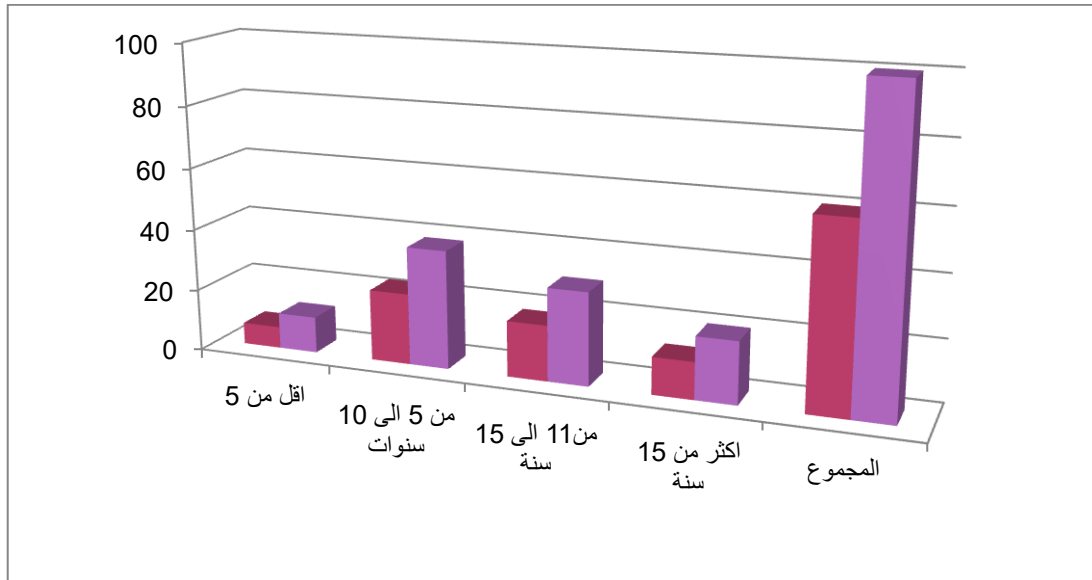
من خلال الجدول والدائرة النسبية يتضح لنا توزيع النسب حسب القطاع الذي ينتمي اليه افراد العينة حيث نجد أن فئة القطاع الحكومي هي الأكبر والبالغ عددها 50 فرد بنسبة %83.3، أما نسبة %16.7 فيمثل اعمال حرة بعدد 10 فرد.

✓ الفرع الخامس : خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية
الجدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

السنوات	العدد	النسبة
أقل من 5	7	% 11.7
من 5 إلى 10	23	% 38.3
من 11 إلى 15	18	% 30
أكثر من 15	12	% 20
المجموع	60	%100

المصدر : من اعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (06): يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.



المصدر : من إعداد الطالبان (بناء على الجدول رقم 11).

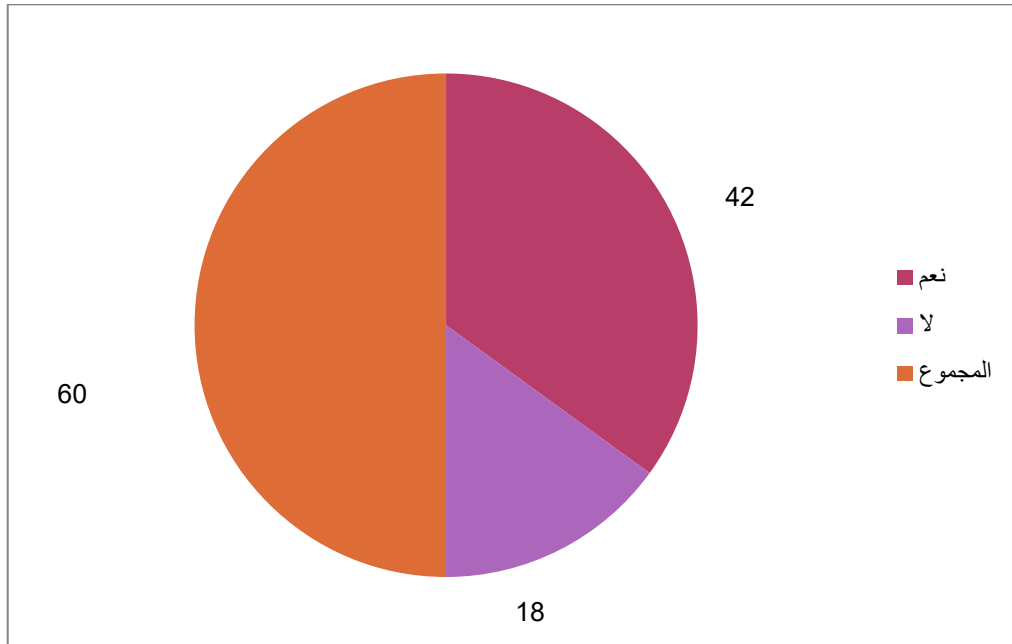
من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب الخبرة المهنية لأفراد العينة حيث نجد معظمهم من الفئة أكثر من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 38.3%، أما نسبة 30% فكانت للفئة من 11 إلى 15 سنوات، وما نسبته 20% فكانت للفئة أكثر من 15 سنوات، وتحصلت الفئة أقل من 5 سنوات على نسبة 11.7%.

✓ الفرع السادس: خصائص العينة المشاركة في عملية التحضير والتكوين
الجدول رقم (12): توزيع عينة الدراسة حسب خصائص العينة المشاركة في عملية التحضير والتكوين.

المشاركة والتحضير	العدد	النسبة
نعم	42	%70
لا	18	%30
المجموع	60	%100

المصدر : من إعداد الطالبان.(بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (07): يمثل عينة الدراسة حسب المشاركة والتحضير .



المصدر : من إعداد الطالبان (بناء على الجدول رقم 12).

من خلال الجدول والدائرة النسبية يتضح لنا توزيع النسب حسب المشاركة والتحضير والتكوين لأفراد العينة حيث نجد أن الاجابة بنعم هي الأكبر والبالغ عددها 42 أي ما يعادل بنسبة %70 ،أما ما نسبته %30 فيمثل اجابة الافراد العينة بلا والبالغ عددهم 18 .

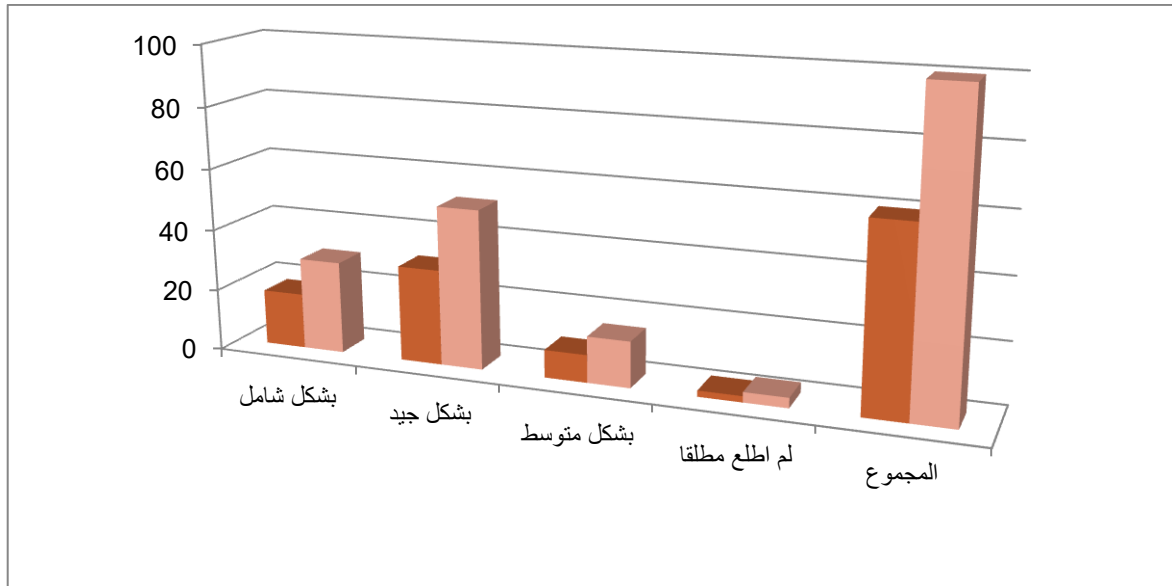
الفرع السابع :خصائص العينة ذات المستوى المطلع على النظام المحاسبي المالي SCF.

الجدول رقم (13): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى المطلع على النظام المحاسبي المالي SCF

مستوى الاطلاع	العدد	النسبة
بشكل شامل	18	% 30
بشكل جيد	31	% 51.7
بشكل متوسط	09	% 15
لم اطلع مطلقا	02	% 3.3
المجموع	60	%100

المصدر : من اعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (08): يمثل عينة الدراسة حسب مستوى الاطلاع



المصدر : من إعداد الطالبان (بناء على الجدول رقم 13).

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب مستوى الاطلاع على النظام المحاسبي المالي SCF لأفراد العينة حيث نجد معظمهم مطلع بشكل جيد بنسبة 51.7% اي عددهم 31، أما نسبة 30% فكانت للأشخاص المطلعين بشكل شامل عددهم 18 شخص ، وما نسبته 15% فكان عددهم 09، أما الأشخاص الذين لم يطلعوا مطلقا شخصان بنسبة 3.3%.

المطلب الثاني: إختبار ثبات وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

الفرع الأول: إختبار ثبات وصدق العينة

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لإختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

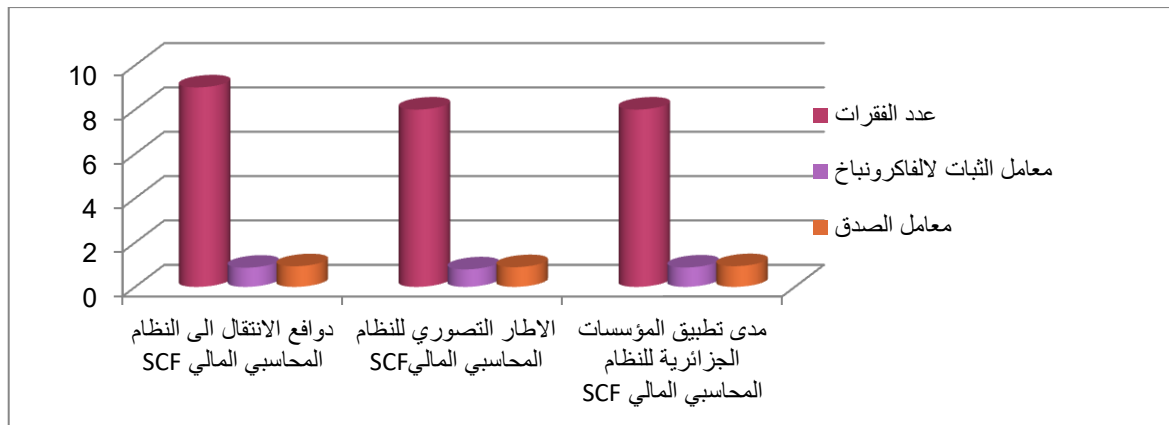
الجدول التالي يبين معاملات الثبات والصدق لمختلف محاور الدراسة:

الجدول رقم (14): توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق.

محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات لألفا كرونباخ	معامل الصدق	محاور الاستبيان
دوافع الانتقال الى النظام المحاسبي المالي SCF	09	0.865	0.930	المحور الأول
الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF	08	0.791	0.889	المحور الثاني
مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي SCF	08	0.874	0.934	المحور الثالث
مجموع المحاور	25	0.890	0.943	

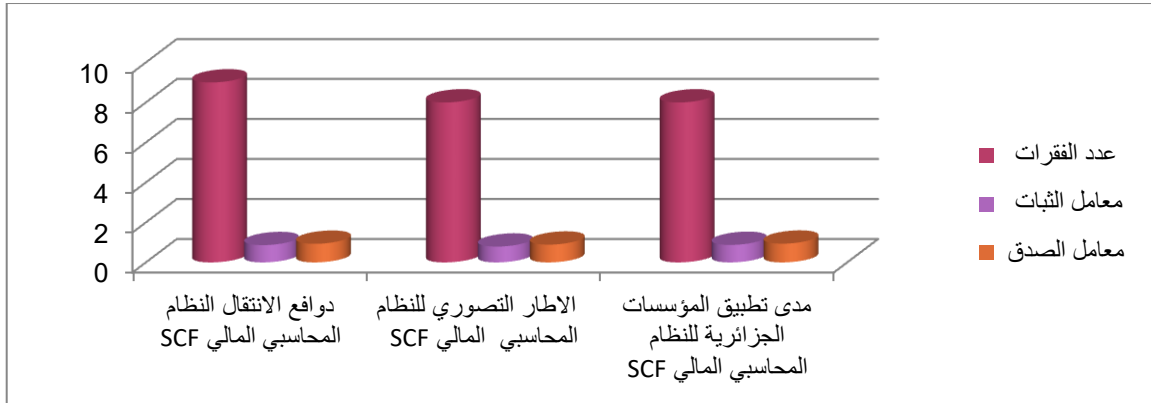
المصدر : من إعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (09): توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ



المصدر : من إعداد الطالبان (بناء على الجدول رقم 14)

الشكل رقم (10): توزيع معامل الصدق



المصدر : من إعداد الطالبان (بناء على الجدول رقم 14)

يتضح من الجدول رقم (11) والشكلين البيانيين السابقين ما يلي:

لقد تراوحت جميع معاملات ألفا كرونباخ المحاور بين (0.865) و (0.874) وهي تقترب من الواحد الصحيح كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور (0.890) وهو ما يعني بأن الاستبيان يتميز بالثبات. لقد تراوحت معاملات الصدق المحاور بين (0.930) و (0.934) وهي تقترب من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة المعامل الصدق بالنسبة لجميع المحاور (0.943) مما يدل على أن محتوى الاستبيان يتميز بالصدق. نستخلص مما سبق بأن النتائج المتوصل إليها سواء لمعامل الثبات أو معامل الصدق كلها كانت قريبة من الواحد الصحيح مما يعني أن الاستبيان تميز بالثبات والصدق إذ نجده يعبر عن العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من المهنيين والأكاديميين اعتماداً على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان، وهي: (معارض بشدة = 1 معارض = 2، محايد = 3، موافق = 4، موافق بشدة = 5)، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولاً، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) و 5 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.

الأهمية	الوسط الحسابي
غير موافق تماماً	1 إلى أقل من 1.80
غير موافق	1.8 إلى أقل من 2.60
محايد	2.6 إلى أقل من 3.40
موافق	3.4 إلى أقل من 4.20
موافق بشدة	4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبان.

أولا : دوافع الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF .

جدول رقم(16): نتائج آراء عينة الدراسة حول دوافع الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

المؤشرات الإحصائية			الاستجابات					العبارات
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	
2	0.685	4.15	-	3	1	40	16	تبني النظام المحاسبي المالي يسمح للمحاسبة في الجزائر بان تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع التطورات الحاصلة
8	0.783	3.72	-	5	14	34	7	ساهمت البرامج المعلوماتية بشكل كبير في النجاح الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF
9	0.927	3.57	-	9	17	25	9	من بين دوافع تطبيق النظام المحاسبي المالي كونه يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح باقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية واعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط
6	0.660	3.93	-	2	9	40	9	تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي من اجل جلب المستثمرين الاجانب من خلال تدويل الاجراءات والمعلومات المالية والمحاسبية
7	0.873	3.82	2	1	14	32	11	يعتبر النظام المحاسبي المالي افضل لانه يساعد في فهم الاحسن والامثل الذي يمكن من تسيير كل المخاطر لكل الفاعلين في السوق
4	0.769	4.05	-	2	10	31	17	تبني تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سيكون له اثر الايجابي على الممارسة المحاسبية
3	0.812	4.13	2	1	1	39	17	تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة
1	0.777	4.20	1	1	4	33	21	من بين الدوافع لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF هي تنوع الاستثمارات تطور الاسواق العالمية وكثرة المنافسة وتعدد الشركات وكذلك التطور العلمي والمالي والمحاسبي

5	0.882	3.97	2	1	9	33	15	يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في توضيح متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة
0.5554		3.9481	المتوسط العام حول دوافع الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF					

المصدر : من إعداد الطالبان

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بدوافع الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.9481) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.19) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر بالنسبة للجهات المعنية المتمثلة في مسيرين محاسبين للمؤسسات والمحاسبين المعتمدين ، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.55554) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1- في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي (4.20 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن إن ادراك ان الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF يسمح بتسهيل الاندماج الحسن والجيد لكل التعاملات الاقتصادية والاستثمارية والقدرة على مواكبة التغيرات الاقتصادية .

2- في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي (4.15 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تبني النظام المحاسبي المالي SCF يسمح للمحاسبة في الجزائر بان تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة .

3- في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي (4.13 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان القوائم المالية المعدة النظام المحاسبي المالي تمكن من تحليل وضعية مالية جيدة للمؤسسات الاقتصادية

4- في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي (4.05 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن ضرورة تبني تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية والذي ينعكس بصورة ايجابية على الممارسة المحاسبية .

5- في الفقرة رقم (9) بلغ الوسط الحسابي (3.97 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق بان مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي فيفي توضيح متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية .

6- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي (3.93 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي وذلك من اجل جلب المستثمرين الاجانب من خلال تدويل الاجراءات والمعلومات المالية والمحاسبية .

- 7- في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي (3.82 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على افضلية النظام المحاسبي كونه يعتبر الامثل والاحسن الذي يمكن من تسير المخاطر لكل الفاعلين في السوق .
- 8- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي (3.72 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان المعلومات والبرامج المعلوماتية ساهمت بشكل كبير في النجاح الانتقال الى التطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.
- 9- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي (3.57 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان النظام المحاسبي جاء بكيفيات ملائمة وسهلة الوضوح من تقنيات وبرامج غير مكلفة لكل نشاط .

ثانيا: الاطار التصوري حول النظام المحاسبي المالي SCF.

جدول رقم(17): نتائج آراء عينة الدراسة حول الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي .

المؤشرات الإحصائية			الاستجابات					العبارات
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
6	0.739	3.88	1	3	5	44	7	يعمل النظام المحاسبي المالي SCF على ضرورة تبويب عناصر الميزانية من اصول وخصوم جارية وغير جارية
8	1.039	3.65	1	8	16	21	14	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق
3	0.664	4.00	-	1	7	42	10	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة الوضعية المالية للمؤسسة
2	0.681	4.10	-	1	8	35	16	من اهم اهداف النظام المحاسبي المالي هو ايجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الاسواق الخارجية
4	0.610	3.97	-	3	3	47	7	يوفر النظام المحاسبي المالي فرصة المؤسسة لتحسين نوعية علاقاتها مع الاطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من القوائم المالية.
4	0.956	3.97	1	4	10	26	19	يعمل النظام المحاسبي المالي على توفير العرض الامثل للمعلومات بطريقة سليمة ومنهجية وذلك لتبني الشفافية في عرض المعلومات
7	0.860	3.80	1	4	11	34	10	النظام المحاسبي المالي يساعد على توفير متطلبات الرقابة الادارية والمالية.

1	0.623	4.13	-	1	5	39	15	من بين المفاهيم الجيدة للنظام المحاسبي المالي هو تحديد طرق التقييم بالنسبة لعناصر الاصول و الخصوم وكذلك يعمل على تنظيم العمليات المالية والمحاسبية
	0.50079	3.9375	المتوسط العام حول الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF					

المصدر: من إعداد الطالبان .

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بأسس تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.9375) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.19) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في محافظ الحسابات وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.50079) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

- 1- في الفقرة رقم (08) بلغ الوسط الحسابي (4.13 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المفاهيم الجيدة للنظام المحاسبي المالي هي تحديد طرق تقييم بالنسبة لعناصر للاصول والخصوم .
- 2- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي (4.10 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان اهداف النظام المحاسبي المالي هي الاستجابة الحسنة للمعايير الدولية .
- 3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي (4.00 < 3) مما يدل على أن أغلبية افراد العينة توافق ان النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية تعكس الصورة الصادقة للوضعيات المالية للمؤسسات
- 4- في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي (3.97 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على توفير النظام المحاسبي المالي فرص للمؤسسات لتحسين العلاقات مع الاطراف المتعاملة معها .
- 5- في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي (3.97 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان النظام المحاسبي المالي يعمل على توفير العرض الامثل للمعلومات وشفافيتها .
- 6- في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي (3.88 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتبويب عناصر الميزانية من اصول وخصوم جارية والغير جارية

7- في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي (3.80 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان النظام المحاسبي المالي يساعد في توفير متطلبات الرقابة الادارية والمالية .

8- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي (3.65 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق من مميزات النظام المحاسبي المالي هي الوضوح وسهولة التطبيق .

✓ مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي SCF

جدول رقم(18): نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي

المؤشرات الإحصائية			الاستجابات					العبارات
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	
6	0.774	3.33	-	9	24	25	2	التزام المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية في ظل واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF
5	0.705	3.33	-	3	39	13	5	اثبتت عمليات التقييم لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF فعالية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية من حيث الانضمام المحاسبية
1	0.706	3.90	-	3	9	39	9	ادى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الى زيادة موثوقية وشفافية المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية
3	0.593	3.77	-	1	16	39	4	الضروف والامكانيات المتوفرة وقت القيام بعمليات التطبيق لواقع النظام المحاسبي المالي SCF داخل المؤسسات الاقتصادية حققة الافضل لهذه الاخيرة
2	0.993	3.78	-	8	13	23	16	واقع تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي SCF جعلها تاخذ ببعين الاعتبار الجانب الجبائي لتحقيق ممارسة محاسبية جيدة

4	0.698	3.77	-	5	8	43	4	تماشي عمليات التطبيق للنظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية وفي ظل الظروف وامكانيات المتاحة
8	0.739	3.28	-	7	32	18	3	مدى توافق واقع تطبيق SCF في المؤسسات الاقتصادية وقوانين المعاملة بها داخل هاته الاخيرة من قوانين جبايته وتجارية
7	0.968	3.33	3	7	22	23	5	طبيعة المسيرين المحاسبين تماشت مع واقع تطبيق SCF في المؤسسات الجزائرية ومدى قبولهم له
	0.4938	3.5625						المتوسط العام حول مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي SCF
	7							

المصدر: من إعداد الطالبان.

يظهر الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بأسس النظام المحاسبي المالي SCF، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.5625) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.19) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في مسيرين المحاسبين لمؤسسات ومحافظي الحسابات وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.49378) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

- 1- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي (3.90 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايد على أن النظام المحاسبي المالي أدى الى موثوقية وشفافية المعلومات المالية للمؤسسات الجزائرية .
- 2- في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي (3.78 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة موافق على ضرورة تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي من اجل ان تاخذ بعين الاعتبار الجانب الجبائي .
- 3- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي (3.77 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة موافق على ان الظروف تلعب دورا جوهريا في نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحقيق الافضل .
- 4- في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي (3.77 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة موافق على تماشي عمليات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية في ظل الظروف والامكانيات المتاحة .

5- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي (3.33 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان عمليات التطبيق لنظام المحاسبي المالي اثبتت نجاح كبير بالنسبة للمؤسسات للاقتصادية وذلك من حيث تماشيها مع الانظمة المحاسبية .

6- في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي (3.33 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على لزامية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية .

7- في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي (3.33 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق في ان يكون المسيرين ذوي طبيعة تتماشى مع تطبيق النظام المحاسبي المالي .

8- في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي (3.28 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايد على ان مدى توافق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية مع القوانين المعمولة بها من قوانين جبائية وتجارية .

الفرع الثالث: النتائج الاحصائية للدراسة .

بعدما قمنا بعرض نتائج الوصفية لقائمة الاستبيان اعتمدنا على اختيار 'T' للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5 % وذلك للتأكد من دلالة الاحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال اسئلة استمارة الاستبيان .

وكانت قاعدة قرار المتبعة كما يلي :

- قبول الفرضية العدمية اذا كانت $\text{Sing}(\alpha) < 5\%$

- رفض الفرضية العدمية اذا كانت $\text{Sing}(\alpha) > 5\%$

الجزء الاول: النتائج الاحصائية للاختبار العينة " T "

جدول رقم 19: يمثل النتائج الاحصائية للعينة " T " للمحور الاول

النموذج Sing	قيمة " T "	البيان
0.000	13.012	تبنى النظام المحاسبي المالي يسمح للمحاسبة في الجزائر بان تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع التصورات الحاصلة
0.000	7.089	ساهمت البرامج المعلوماتية بشكل كبير في النجاح الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF
0.000	4.734	من بين دوافع تطبيق النظام المحاسبي المالي كونه يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح باقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية واعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط

0.000	10.947	تبننت الجزائر النظام المحاسبي المالي من اجل جلب المستثمرين الاجانب من خلال تدويل الاجراءات والمعلومات المالية والمحاسبية
0.000	7.245	يعتبر النظام المحاسبي المالي افضل لانه يساعد في فهم الاحسن والامثل الذي يمكن من تسير كل المخاطر لكل الفاعلين في السوق
0.000	10.583	تبنى وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سيكون له اثر الايجابي على الممارسة المحاسبية
0.000	10.807	تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة
0.000	11.966	من بين الدوافع لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF هي تنوع الاستثمارات تطور الاسواق العالمية وكثرة المنافسة وتعد الشركات وكذلك التطور العلمي والمالي والمحاسبي
0.000	8.486	يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في توضيح متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة
0.000	13.220	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS

الجزء الثاني : النتائج الاحصائية للاختبار العينة " T " .

جدول رقم 20 : يمثل النتائج الاحصائية للعينة " T " للمحور الثاني .

النموذج Sing	القيمة	البيان
0.000	9.264	يعمل النظام المحاسبي المالي SCF على ضرورة تبويب عناصر الميزانية من اصول وخصوم جارية وغير جارية
0.000	4.847	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق
0.000	11.668	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة الوضعية المالية للمؤسسة
0.000	12.503	من اهم اهداف النظام المحاسبي المالي هو ايجاد اطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الاسواق الخارجية
0.000	12.281	يوفر النظام المحاسبي المالي فرصة المؤسسة لتحسين نوعية علاقاتها مع الاطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من القوائم المالية.

0.000	7.832	يعمل النظام المحاسبي المالي على توفير العرض الامثل للمعلومات بطريقة سليمة وممنهجة وذلك لتبني الشفافية في عرض المعلومات
0.000	7.209	النظام المحاسبي المالي يساعد على توفير متطلبات الرقابة الادارية والمالية.
0.000	14.081	من بين المفاهيم الجيدة للنظام المحاسبي المالي هو تحديد طرق التقييم بالنسبة لعناصر الاصول و الخصوم وكذلك يعمل على تنظيم العمليات المالية والمحاسبية
0.000	14.501	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS).

الجزء الثالث : النتائج الاحصائية للاختبار العينة " T " .

جدول رقم 21 : يمثل النتائج الاحصائية للعينة " T " للمحور الثاني .

النموذج Sing	القيمة "T"	البيان
0.001	3.336	التزام المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF .
0.001	3.662	اثبتت عمليات التقييم لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF فعالية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية من حيث الانظمة المحاسبية .
0.000	9.876	ادى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الى زيادة موثوقية وشفافية المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية
0.000	10.018	الضروف والامكانيات المتوفرة وقت القيام بعمليات التطبيق وتقييم للنظام المحاسبي المالي SCF داخل المؤسسات الاقتصادية حققة الافضل لهذه الاخيرة.
0.000	6.110	تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي SCF جعلها تأخذ بعين الاعتبار الجانب الجبائي لتحقيق ممارسة محاسبية جيدة .

0.000	8.510	تماشي عمليات التطبيق للنظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية وفي ظل الظروف وامكانيات المتاحة .
0.004	2.972	مدى توافق تطبيق SCF في المؤسسات الاقتصادية وقوانين المعاملة بها داخل هاته الاخيرة من قوانين جبائية وتجارية .
0.010	2.66	طبيعة المسيرين المحاسبين تماشت مع تطبيق SCF في المؤسسات الجزائرية ومدى قبولهم له
0.000	8.822	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS).

المطلب الثالث : دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

الفرع الأول: معامل الارتباط

الجدول رقم(22): الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

نموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	تقدير الخطأ
1	0.575	0.330	0.319	0.45861

المصدر: من إعداد الطالب (بناء على مخرجات SPSS).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط الخطي بين النظام المحاسبي المالي وقدرة المؤسسات الاقتصادية في التطبيق هو (0.575) حيث بنسبة (33%) في تقييم نظام المحاسبي SCF والنسبة المتبقية المتمثلة بـ (67%) التي تتدخل فيها عوامل أخرى لم تدخل في الدراسة.

الفرع الثاني: تحليل تباين خط الانحدار

اختبار الفرضية:

H_0 =الفرضية الصفرية: لا يساهم محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومحاسبي المؤسسات في تقييم نظام المحاسبي المالي SCF عند مستوى معنوية $\alpha=0.005$.

H_1 =الفرضية البديلة: يساهم محافظ الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومحاسبي المؤسسات في نظام المحاسبي SCF عند مستوى معنوية $\alpha=0.005$.

الجدول رقم (23): يوضح تحليل تباين خط الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F محسوبة	مستوى الدلالة sig
الإنحدار	6.010	1	6.010	28.577	0.000
الخطأ	12.199	58	0.210		
المجموع	18.209	59			

المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS).

من خلال الجدول أعلاه نستنتج مايلي:

أن هناك تأثير لمحافظ الحسابات والمحابين المعتمدين وكذلك محاسبين مختصين للمؤسسات الاقتصادية على النظام المحاسبي المالي SCF عند مستوى دلالة $\text{sig}=0.000$ أقل من مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تعبر على أن محافظ الحسابات ومحاسبين المعتمدين ومحاسبي المؤسسات لا يساهم في تقييم نظام المحاسبي المالي SCF وتقييمه ونقبل الفرضية البديلة التي تقول يساهم محافظ الحسابات ومحاسبي المعتمدين ومحاسبي المؤسسات في تقييم نظام المحاسبي SCF في المؤسسات الاقتصادية .

الفرع الثالث: دراسة معاملات خط الانحدار:

الجدول الموالي يوضح قيم معاملات خط الانحدار

الجدول رقم (24): يوضح قيم معاملات خط الأندار

مستوى الدلالة Sig	T	معاملات غير محددة		نموذج	
		معاملات موحدة	معاملات غير محددة		
		بيتا	الخطأ المعياري	B	
0.004	3.041	0.575	0.473	1.439	ثابت
0.000	5.346		0.119	0.637	المحور الأول

المصدر: من إعداد الطالبان (بناء على مخرجات SPSS).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الثابت 1.439 الذي يمثل a من معادلة الخط المستقيم:

$$Y = a + bx_1$$

عندى دراسة قيمة sig للمحور المستقل أسس ممارسة مهنة محافظة الحسابات المعتمدين ومحاسبين الخبراء في مجال المحاسبة نجدها معنوية بـ 0.004 اي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وعليه فأنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 فتصبح معادلة الانحدار مبدئيا كمايلي:

$$Y=1.439+0.637X_1$$

وبالتالي نستنتج أن لدور محاسبين المعتمدين و محاسبي المؤسسات أهمية كبيرة في واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF داخل المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل ومحاسبين ومسيرين محاسبين للمؤسسات الاقتصادية و المتغير التابع نظام المحاسبي المالي SCF أي كلما زادة كفاءة ومحاسبين المعتمدين ومديري المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية في أداء مهامه كلما كان نظام المحاسبي المالي المطبق من خلال عمليات التقييم جيد.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها عن طريق توزيع الإستبيان والتي تهدف إلى إبراز ما يلي :

- عدم قدرة المؤسسات الجزائرية وعجزها التام على مواكبة وتماشيتها مع التحولات والتطورات الاقتصادية الامر الذي اوجب ضرورة واجماع اصحاب الاهل والاختصاص والمهنة بضرورة الاصلاحات المحاسبية والتي انتجت تبني النظام المحاسبي المالي SCF .
- هناك اجماع على ضرورة التكتيف لعمليات برامج التكوين لتاهيل المحاسب حت يستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مع ضرورة اصلاح منضومة التكوين والتعليم والتاهيل على منضومة التعليم والتكوين المحاسبي ،
- كذلك الاجماع على ضعف استعداد كل المؤسسات الاقتصادية لتطبيق النظام المحاسبي المالي نتيجة غياب الوعي المحاسبي ،للان المعلومات غير كافية لتطبيق النظام المحاسبي المستمدة اساسا من معايير المحاسبة الدولية .
- وكذلك نختم باهيمية و الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات والمحاسبين المعتمدين وخبراء المحاسبة ومحاسبي المؤسسات الاقتصادية في تقييم نظام المالي المحاسبي SCF اضافة الى مجموعة من المهنيين و الأكاديميين المتمثلين في أساتذة الجامعة المتخصصين في المجال المحاسبي ومسيرو الشركات، وبعد تحليل النتائج التي جاء بها الاستبيان والمدرجة في برنامج (sbss21)، لاحظنا أن هذه الفئات المذكورة الحسابات له دور كبير في المساهمة لبناء نظام محاسبي مالي فعال وذلك من خلال فحص وتقييم نظامه ومدى كفاءته وفعاليته وإعطاء رأي في محابد الذي يساعد المؤسسة في تجنب نقاط ضعفها والتركيز على نقاط قوتها.

خاتمة

خاتمة

"من خلال دراستنا لهذا الموضوع والذي جاء تحت عنوان : تقييم تطبيق نظام المحاسبي المالي SCF " أذ تمكنا من معرفة اهم الماهيم النظرية لنظام المحاسبي المالي وكذلك القوانين التي تنظمه وتحكمه وعمليات التقييم في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ومدى تطبيقه في هذه الأخيرة والذي جاء كذلك بمجموعة من تغيرات خاصة في، داد القوائم المالية

فمن خلال تناولنا لهذا الموضوع حولنا معالجة الإشكالية الرئيسية التي تدور حول " مامدى إلتزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF" وذلك من خلا لمجموعة من الفرضيات الأساسية ، وباستخدام الأساليب والأدوات التي تم عرضها في المستقبل

1- اختبار الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضية الأولى المتمثلة في دوافع انتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الإقتصادية والتي يجب ان تكون في الاستعداد الجيد لكي يتحقق هذا الغرض، انطلاقا من استعراض لواقع التحضري للإنتقال النظام المحاسبي المالي SCF والجهود المبذولة من قبل المؤسسات الجزائرية الإقتصدلية التي تعيش وقعا ربما يكون عائق امام الانتقال الى النظام المحاسبي، وهو اجمع عليه المختصين وأهل الاختصاص.

اثبتت الفرضية الثانية المتضمنة من مكونات الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي حيث حققت هذه الفرضية من خلال عرضها لجانب المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي بالإضافة الى مكونات التشريعية التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى المقومات والمبادئ التي تعمل على تنظيمه وتطبيقه

اما بخصوص الفرضية الأخيرة نجاح مسار تطبيق المحاسبي المالي SCF يقتضي جملة من الإصلاحات التي يجب ان تتم بالموازات مع العمليات التي تعمل في تأهيل المؤسسات الإقتصادية وتأهيل العنصر البشري من أجل تحقيق تقييم تطبيق جيد لنظام المحاسبي المالي

2- نتائج الدراسة :

اهم ما توصلنا له من خلال هذه الدراسة مايلي :

- بفضل اصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر والتي مكنتها من الإنتقال الى اقتصاد السوق وكذلك تشجيع الإستثمارات ذلك لم يمكن المخطط المحاسبي الوطني من مواكبة هذه الاصلاحات والتغيرات، ذلك مما اجبر الجزائر على التفكير في اصلاح هذا النظام ونتيجة لهذه الجهود تبنت الجزائر نظام المحاسبي المالي

- عملت التحولات الإقتصادية من ظهور لشركات متعددة الجنسيات وتنوع الإستثمارات وإنفتاح الأسواق العالمية التي تتطلب معايير محاسبية دولية جيدة ذلك ما أوجب الجزائر على تبني النظام المحاسبي المالي
- إلتزام النظام المحاسبي المالي بمعايير المحاسبية الدولية لأنه يساعد في عمليات الإقتصادية والإستثمارية لأنه تماشى معها في بعض الجزئية
- صعوبة التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني والتي تجذرت في ذهنية المحاسبة، ذلك ما شكل عائق قد يعود دون التطبيق الجيد لنظام المحاسبي المالي والذي يعتبر الركيزة الأساسية مع هذه الممارسات
- العمل على الإكتر من برامج التكوين والتربصات لتأهيل المحاسب حتى يستطيع النظام المحاسبي المالي بشكل جيد، مع كذلك عمليات الإصلاح التعليمية والتكوينية للمحاسب من خلال ادخال مفهوم التأهيل والتكوين دخل المنضومة التعليمية والتكوين للمحاسب
- عدم قدرة المؤسسات الإقتصادية اتطبيق النظام المحاسبي المالي لسبب غياب الوعي المحاسبي، وضعف أنظمت المعلومات الغير كافية لتطبيق هذا النظام المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية .

3- إقتراحات

- تكتيف المؤتمرات والندوات والملتقيات وخاصة الدولية ،لتبادل وجهات النظر والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والاجنبية التي كانت سباقة في انتهاج معايير المحاسبة الولية المتضمنة للنظام المحاسبي المالي .
- ضرورة ربط اعتماد تطبيق النظام المحاسبي المالي باجراء اصلاح جاد وعميق في المنضومة المالية والمحاسبية للاقتصاد الجزائري ،الامر الذي يمكن من مساعدة عمليات التقييمية لتطبيق النظام المحاسبي بشطل جيد لكي يتماش مع جوهر وهدف المقصود لتطبيق المؤسسات لهذا النظام .
- ظرورة تكوين ورسكلة الاطارات علميا وعمليا من اجل ممارسة المحاسبة وفقا للمعايير الدولية المستمد منها النظام المحاسبي المالي المطبق .
- اجراء الكثير والعديد من الابحاث والدراسات حول النظام المالي المحاسبي للجهات المختصة للتطبيق .

4-افاق البحث

- وفي الاخير يمكن القول ان هذا البحث مزال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة للموضوع ،اذ يبقى البحث مجرد محاول قد تكون منطلقا لبحوث في المستقبل .

وتناولنا في هذا البحث، موضوع النظام المحاسبي المالي وكيفية تقييمه وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية، باعتباره الهدف المنشود والمسطر لكل الاصلاحات المطبقة التي قامت بها الجزائر مؤخرا، و كما حاولنا تسليط الضوء على الجهود المبذولة للانتقال السليم الى تطبيق النظام المحاسبي المالي كونه الهدف الاساسي الاول لنجاح عمليات الاصلاح ومواكبة التغيرات الحادثة المختلفة كنتيجة المرغوب فيها من جانبها الايجابي طبعاً .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: كتب

- 1- أحمد صلاح عطية محاسبة شركات التأمين، دار الجامعية، مصر 2002-2003 .
- 2- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الاوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010.
- 3- خالص صالح صافي، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والتخطيط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، ط2، الجزائر 2003.
- 4- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الاول، مكتبة الشركة الجزائرية بدواو، الجزائر، 2008 .
- 5- عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبة العربية والدولية، الجزء الأول الدار الجامعية، الإسكندرية 2007 .
- 6- عليان الشريف وفائق شقير وآخرون، الجزء 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان 2000 .
- 7- لخطر علاوي، "نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقها"، الاوراق الزرقاء العالمية، متيعة للطباعة براقبي، الجزائر، 2010.

ثانيا: الجرائد:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الرابع والسبعون، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، تحتوي القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 03 .
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 75-59 أفريل 1975 المرسوم التشريعي رقم 93/08 ل26 أفريل 1993 المتعلق بالقانون التجاري .
3. قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد للأسقف وقم الاعمال ورقم المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مائة مبسطة، الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد19، 2009 .
4. كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IFRS/IAS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، جامعة الشلف-الجزائر.

ثالثا: النصوص التشريعية

1. المرسوم التنفيذي 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن احكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي .
2. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها .
3. الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، المادة 416.
4. المادة 04 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007
5. القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ،المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجري ة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 نوفمبر 2007 ،العدد 74 ،المادة 3.
6. التعليم رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول اول تطبيق لنظام المحاسبي المالي scf

رابعا: المراجع الألكترونية

1. معلومات مستخرجة من الموقع bensaidamin.yolassite.com، تم التصفح بتاريخ 10:20. 2017/03/11
2. من موقع، <http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/2857>
3. معلومات مستخرجة من www.golna.com، كتابة بوشايب ابراهيم، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة الجزائر، بعنوان:النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،13.27 2017/03/12،
4. <https://www.facebook.com/UG.Traning.Center/posts/40166748663128019.23-2017/03/12>
5. من الموقع، الفروض والمبادئ المحاسبية <https://ar.wikipedia.org/wiki/217/03/13>
6. معلومات مستخرجة من الموقع www.startimes.com عزوز علي وآخرون، متطلبات تكوين القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي ، الجزائر، تم التصفح بتاريخ 2015/03/10، 20:10.

7. الملتقى الدولي الاول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية R، قطب الجديد جامعة الوادي، يومي 17-18-2010.

خامسا: مذكرات ومقالات

1. آمال مهاوة، إمكانية تحين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs for IFRS، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2010-2011.

2. اوقاسي سميرة، سعدي سميرة، تسجيل وتقييم التثبيتات وفق التضام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر 02 في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة اليوية، 2014/2015.

3. بلال ساسان، دور المحاسبة العامة في تسيير المؤسسة مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر سنة 2005 - 2006.

4. بوسبعين تسعديت، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري رسالة ماجستير المدرسة العليا للتجارة الجزائر، 2009-2010.

5. بوعلام صالحى أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر الجزائر 2010.

6. سامية منصر، الإفصاح وتقييم الأداء المالي للقوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي على ضوء معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IFRS-IAS، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2011 .

7. سليم بن رحمون، "تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد". مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مُجَد خيضر بسكرة، 2012/2013.

8. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، IFRS/IAS، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر .

9. صالحى بوعلام، أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر آفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، غير منشوره جامعة الجزائر، 2010 .

10. عمر الفاروق زرقون، انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجبائية في المؤسسة، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار". ENSP" مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، سبتمبر 2011

11. عمر لشهب, تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري, "دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة", مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية, جامعة ورقلة, 2012/2011, ص107.
12. قورين الحاج قويدر, أثر تطبيق النظام المحاسبي scf على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات, مجلة الباحث, العدد10, 2012.
13. كمال رزيق, هزرشي طارق واخرون, النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسو وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافضي الحسابات, ملتقى الدولي "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الحاسبية ومعايير الدولية للمراجعة, 13-14 ديسمبر 2011, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة سعد دحلب البليدة.
14. محمد بوتين, المحاسبة العامة في المؤسسة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1999.
15. مداخلة التالية كريم جودي أمام نواب المجلس الوطني الشعبي منقولا عن جريدة الخبر الجزائرية الصادرة ب 5 سبتمبر 2007
16. مداني بن بلغيث, فريد عوينات, الاصلاح المحاسبي في الجزائر دراسة تحليلية تقييميه, الملتقى العلمي الدولي حول: "الاصلاح المحاسبي في الجزائر, جامعة ورقلة, 29 و 30 نوفمبر 2011.
17. مفيد عبد اللاوي, النظام المحاسبي المالي الجديد SCF المحاسبة المالية الاطار التصوري, مزور للطباعة والتوزيع والنشر, الطبعة الاولى, 2008.
18. نور الدين بعيليش, التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأم في ين ظل النظام المحاسبي المالي مذكرة ماستر, تخصص دراسات 2 محاسبية وجبائية معمقه جامعة ورقلة 2011.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: السنة الثانية ماستر تدقيق محاسبي

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر بعنوان:

واقع النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الجزائرية - دراسة ميدانية -

سيدي، سيديتي:

أعدت هذه الاستمارة في إطار تحضير مذكرة ماستر حول "تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية" لاستكمال متطلبات نيل درجة ماستر تخصص تدقيق محاسبي، ويتلخص الهدف منها في الحصول على معلومات ملمة وجوهرية حول موضوع البحث .

الرجاء منكم الإجابة بكل مصداقية على الأسئلة وذلك بوضع (x) في الخانة المناسبة، حيث نضمن لكل منكم سرية المعلومات أو الملاحظات واستخدامها بغرض البحث العلمي فقط.

ولكم منا جزيل الشكر والتقدير.

من اعداد الطالبان:

اشراف الدكتور

*سامي بوليفة.

*محمد فيصل مايدة .

*موسى عوني.

الجزء الأول : البيانات الشخصية للمستجوب

1-الجنس: ا- ذكر ب-انثى

2- الوظيفة : فئة المهنيين فئة اهل الاختصاص

3-المؤهل العلمي: ليسانس ماجستير دكتوراه اخرى

اذكرها

4- القطاع الذي تنتمي إليه: أعمال حرة قطاع حكومي

5-الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات 10-سنوات 11-15 سنة 15 سنة

6-هل شاركتم في عملية التحضير والتكوين في إطار التعرف على النظام المحاسبي SCF وعملية تطبيقه؟

نعم لا

7-ما هو مستوى اطلاعك على النظام المحاسبي المالي SCF؟

بشكل شامل بشكل جيد بشكل متوسط لم اطلع مطلقا

الجزء الثاني: اسباب دوافع الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF .

المحور الاول	اسباب دوافع الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تبنى النظام المحاسبي المالي يسمح للمحاسبة في الجزائر بان تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع التطورات الحاصلة.					
02	ساهمت البرامج المعلوماتية بشكل كبير في انجاح الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF					
03	من بين دوافع تطبيق النظام المحاسبي المالي كونه يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية واعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط					
04	تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي من اجل جلب المستثمرين الاجانب من خلال تدويل الاجراءات والمعلومات المالية والمحاسبية					
05	يعتبر النظام المحاسبي المالي أفضل لانه يساعد في فهم الاحسن والامثل الذي يمكن من تسيير كل المخاطر لكل الفاعلين في السوق					
06	تبنى وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سيكون له أثر الإيجابي على الممارسة المحاسبية					
07	تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة					
08	من بين الدوافع لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF هي تنوع الاستثمارات تطور الاسواق العالمية وكثرة المنافسة وتعد الشركات وكذلك التطور العلمي والمالي والمحاسبي					
09	يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في توضيح متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة					

المحور الثاني	الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يعمل النظام المحاسبي المالي SCF على ضرورة تبويب عناصر الميزانية من اصول وخصوم جارية وغير جارية								
02	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق								
03	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة الوضعية المالية للمؤسسة								
04	من اهم اهداف النظام المحاسبي المالي هو ايجاد اطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الاسواق الخارجية								
05	يوفر النظام المحاسبي المالي فرصة المؤسسة لتحسين نوعية علاقاتها مع الاطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من القوائم المالية.								
06	يعمل النظام المحاسبي المالي على توفير العرض الامثل للمعلومات بطريقة سليمة ومنهجية وذلك لتبني الشفافية في عرض المعلومات								
07	النظام المحاسبي المالي يساعد على توفير متطلبات الرقابة الادارية والمالية.								
08	من بين المفاهيم الجيدة للنظام المحاسبي المالي هو تحديد طرق التقييم بالنسبة لعناصر الاصول والخصوم وكذلك يعمل على تنظيم العمليات المالية والمحاسبية								

المحور الثاني	الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يعمل النظام المحاسبي المالي SCF على ضرورة تبويب عناصر الميزانية من اصول وخصوم جارية وغير جارية					
02	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق					
03	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة الوضعية المالية للمؤسسة					
04	من اهم اهداف النظام المحاسبي المالي هو ايجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الاسواق الخارجية					
05	يوفر النظام المحاسبي المالي فرصة المؤسسة لتحسين نوعية علاقاتها مع الاطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من القوائم المالية.					
06	يعمل النظام المحاسبي المالي على توفير العرض الامثل للمعلومات بطريقة سليمة ومنهجية وذلك لتبني الشفافية في عرض المعلومات					
07	النظام المحاسبي المالي يساعد على توفير متطلبات الرقابة الادارية والمالية.					
08	من بين المفاهيم الجيدة للنظام المحاسبي المالي هو تحديد طرق التقييم بالنسبة لعناصر الاصول والخصوم وكذلك يعمل على تنظيم العمليات المالية والمحاسبية					

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.865	9

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.791	8

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.784	8

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.890	25

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ذكر	53	88.3	88.3	88.3
Valid انثى	7	11.7	11.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid فئة المهني	47	78.3	78.3	78.3
Valid فئة الأكاديميين	13	21.7	21.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

المؤهل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ليسانس	43	71.7	71.7	71.7
Valid ماجستير	9	15.0	15.0	86.7
Valid دكتوراه	6	10.0	10.0	96.7
Valid اخرى	2	3.3	3.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

القطاع

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid اعمال حرة	10	16.7	16.7	16.7
Valid قطاع حكومي	50	83.3	83.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid اقل من 5 سنوات	7	11.7	11.7	11.7
Valid من 10 الى 10 سنوات	23	38.3	38.3	50.0
Valid من 10 الى 15 سنة	18	30.0	30.0	80.0
Valid اكثر من 15 سنة	12	20.0	20.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

هل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	42	70.0	70.0	70.0
Valid لا	18	30.0	30.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل شامل	18	30.0	30.0
	بشكل جيد	31	51.7	81.7
	بشكل متوسط	9	15.0	96.7
	لم اطلع مطلقا	2	3.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0

a1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	5.0	5.0
	محايد	1	1.7	6.7
	موافق	40	66.7	73.3
	موافق بشدة	16	26.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0

a2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	8.3	8.3
	محايد	14	23.3	31.7
	موافق	34	56.7	88.3
	موافق بشدة	7	11.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0

a3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	15.0	15.0
	محايد	17	28.3	43.3
	موافق	25	41.7	85.0
	موافق بشدة	9	15.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0

a4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	3.3	3.3
	محايد	9	15.0	18.3
	موافق	40	66.7	85.0
	موافق بشدة	9	15.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0

a5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	3.3	3.3
	غير موافق	1	1.7	5.0
	محايد	14	23.3	28.3
	موافق	32	53.3	81.7
	موافق بشدة	11	18.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0

a6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	3.3	3.3	3.3
محايد	10	16.7	16.7	20.0
Valid موافق	31	51.7	51.7	71.7
موافق بشدة	17	28.3	28.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

a7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	3.3	3.3	3.3
غير موافق	1	1.7	1.7	5.0
محايد	1	1.7	1.7	6.7
Valid موافق	39	65.0	65.0	71.7
موافق بشدة	17	28.3	28.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

a8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	1.7	1.7	1.7
غير موافق	1	1.7	1.7	3.3
محايد	4	6.7	6.7	10.0
Valid موافق	33	55.0	55.0	65.0
موافق بشدة	21	35.0	35.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

a9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	3.3	3.3	3.3
غير موافق	1	1.7	1.7	5.0
محايد	9	15.0	15.0	20.0
Valid موافق	33	55.0	55.0	75.0
موافق بشدة	15	25.0	25.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

b1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	1.7	1.7	1.7
غير موافق	3	5.0	5.0	6.7
محايد	5	8.3	8.3	15.0
Valid موافق	44	73.3	73.3	88.3
موافق بشدة	7	11.7	11.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

b2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	1.7	1.7	1.7
غير موافق	8	13.3	13.3	15.0
محايد	16	26.7	26.7	41.7
Valid موافق	21	35.0	35.0	76.7
موافق بشدة	14	23.3	23.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

b3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	1.7	1.7	1.7
محايد	7	11.7	11.7	13.3
Valid موافق	42	70.0	70.0	83.3
موافق بشدة	10	16.7	16.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

b4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	1.7	1.7	1.7
محايد	8	13.3	13.3	15.0
Valid موافق	35	58.3	58.3	73.3
موافق بشدة	16	26.7	26.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

b5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	5.0	5.0	5.0
محايد	3	5.0	5.0	10.0
Valid موافق	47	78.3	78.3	88.3
موافق بشدة	7	11.7	11.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

b6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	1.7	1.7	1.7
غير موافق	4	6.7	6.7	8.3
Valid محايد	10	16.7	16.7	25.0
موافق	26	43.3	43.3	68.3
موافق بشدة	19	31.7	31.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

b7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	1.7	1.7	1.7
غير موافق	4	6.7	6.7	8.3
Valid محايد	11	18.3	18.3	26.7
موافق	34	56.7	56.7	83.3
موافق بشدة	10	16.7	16.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

b8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	1.7	1.7	1.7
محايد	5	8.3	8.3	10.0
Valid موافق	39	65.0	65.0	75.0
موافق بشدة	15	25.0	25.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

c1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	9	15.0	15.0	15.0
محايد	24	40.0	40.0	55.0
Valid موافق	25	41.7	41.7	96.7
موافق بشدة	2	3.3	3.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

c2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	5.0	5.0	5.0
محايد	39	65.0	65.0	70.0
Valid موافق	13	21.7	21.7	91.7
موافق بشدة	5	8.3	8.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

c3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	5.0	5.0	5.0
محايد	9	15.0	15.0	20.0
Valid موافق	39	65.0	65.0	85.0
موافق بشدة	9	15.0	15.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

c4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	1.7	1.7	1.7
محايد	16	26.7	26.7	28.3
Valid موافق	39	65.0	65.0	93.3
موافق بشدة	4	6.7	6.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

c5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	8	13.3	13.3	13.3
محايد	13	21.7	21.7	35.0
Valid موافق	23	38.3	38.3	73.3
موافق بشدة	16	26.7	26.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

c6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	5	8.3	8.3	8.3
محايد	8	13.3	13.3	21.7
Valid موافق	43	71.7	71.7	93.3
موافق بشدة	4	6.7	6.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

c7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	7	11.7	11.7	11.7
محايد	32	53.3	53.3	65.0
Valid موافق	18	30.0	30.0	95.0
موافق بشدة	3	5.0	5.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

c8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	5.0	5.0	5.0
غير موافق	7	11.7	11.7	16.7
محايد	22	36.7	36.7	53.3
موافق	23	38.3	38.3	91.7
موافق بشدة	5	8.3	8.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a	60	2	5	4.15	.685
a2	60	2	5	3.72	.783
a3	60	2	5	3.57	.927
a4	60	2	5	3.93	.660
a5	60	1	5	3.82	.873
a6	60	2	5	4.05	.769
a7	60	1	5	4.13	.812
a8	60	1	5	4.20	.777
a9	60	1	5	3.97	.882
ma	60	1.67	4.56	3.9481	.55554
Valid N (listwise)	60				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b1	60	1	5	3.88	.739
b2	60	1	5	3.65	1.039
b3	60	1	5	4.00	.664
b4	60	2	5	4.10	.681
b5	60	2	5	3.97	.610
b6	60	1	5	3.97	.956
b7	60	1	5	3.80	.860
b8	60	2	5	4.13	.623
mb	60	1.50	4.75	3.9375	.50079
Valid N (listwise)	60				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c1	60	2	5	3.33	.774
c2	60	2	5	3.33	.705
c3	60	2	5	3.90	.706
c4	60	2	5	3.77	.593
c5	60	2	5	3.78	.993
c6	60	2	5	3.77	.698
c7	60	2	5	3.28	.739
c8	60	1	5	3.33	.968
mc	60	1.88	4.38	3.5625	.49387
Valid N (listwise)	60				

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
a1	60	4.15	.685	.088
a2	60	3.72	.783	.101
a3	60	3.57	.927	.120
a4	60	3.93	.660	.085
a5	60	3.82	.873	.113
a6	60	4.05	.769	.099
a7	60	4.13	.812	.105
a8	60	4.20	.777	.100
a9	60	3.97	.882	.114
ma	60	3.9481	.55554	.07172

T-Test

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
a1	13.012	59	.000	1.150	.97	1.33
a2	7.089	59	.000	.717	.51	.92
a3	4.734	59	.000	.567	.33	.81
a4	10.947	59	.000	.933	.76	1.10
a5	7.245	59	.000	.817	.59	1.04
a6	10.583	59	.000	1.050	.85	1.25
a7	10.807	59	.000	1.133	.92	1.34
a8	11.966	59	.000	1.200	1.00	1.40
a9	8.486	59	.000	.967	.74	1.19
ma	13.220	59	.000	.94815	.8046	1.0917

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
b1	60	3.88	.739	.095
b2	60	3.65	1.039	.134
b3	60	4.00	.664	.086
b4	60	4.10	.681	.088
b5	60	3.97	.610	.079
b6	60	3.97	.956	.123
b7	60	3.80	.860	.111
b8	60	4.13	.623	.080
mb	60	3.9375	.50079	.06465

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
b1	9.264	59	.000	.883	.69	1.07
b2	4.847	59	.000	.650	.38	.92
b3	11.668	59	.000	1.000	.83	1.17
b4	12.503	59	.000	1.100	.92	1.28
b5	12.281	59	.000	.967	.81	1.12
b6	7.832	59	.000	.967	.72	1.21
b7	7.209	59	.000	.800	.58	1.02
b8	14.081	59	.000	1.133	.97	1.29
mb	14.501	59	.000	.93750	.8081	1.0669

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
c1	60	3.33	.774	.100
c2	60	3.33	.705	.091
c3	60	3.90	.706	.091
c4	60	3.77	.593	.077
c5	60	3.78	.993	.128
c6	60	3.77	.698	.090
c7	60	3.28	.739	.095
c8	60	3.33	.968	.125
mc	60	3.5625	.49387	.06376

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
c1	3.336	59	.001	.333	.13	.53
c2	3.662	59	.001	.333	.15	.52
c3	9.876	59	.000	.900	.72	1.08
c4	10.018	59	.000	.767	.61	.92
c5	6.110	59	.000	.783	.53	1.04
c6	8.510	59	.000	.767	.59	.95
c7	2.972	59	.004	.283	.09	.47
c8	2.666	59	.010	.333	.08	.58
mc	8.822	59	.000	.56250	.4349	.6901

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.575 ^a	.330	.319	.45861

a. Predictors: (Constant), mb

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	6.010	1	6.010	28.577	.000 ^b
Residual	12.199	58	.210		
Total	18.209	59			

a. Dependent Variable: ma
b. Predictors: (Constant), mb

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.439	.473		3.041	.004
	mb	.637	.119	.575	5.346	.000

a. Dependent Variable: ma